

أفكار ابن مضاء في النحو  
(دراسة تحليلية عن النحو الأندلسي)

بحث جامعي

إعداد:

أحمد رملي

رقم القيد: 06310005



قسم اللغة العربية و أدبها  
كلية العلوم الإنسانية و الثقافة  
جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالنج

2010

**أفكار ابن مضاء في النحو**  
**(دراسة تحليلية عن النحو الأندلسي)**  
**بحث جامعي**

مقدم لإكمال بعض شروط الاختبار للحصول على درجة سرجانا (S-1)  
لكلية العلوم الإنسانية و الثقافة قسم اللغة العربية و أدبها

إعداد:

**أحمد رملي**

رقم القيد: 06310005

المشرف:

**محمد فيصل فتاوى الماجستير**

رقم التوظيف: 197411012003121004

**قسم اللغة العربية و أدبها**  
**كلية العلوم الإنسانية و الثقافة**  
**جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج**

**2010**



كلية العلوم الإنسانية و الثقافة  
قسم اللغة العربية و أدبها  
جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالان

تقرير المشرف

إن هذا البحث الجامعي الذي قدمه:

الاسم : أحمد رملي

رقم القيد : 06310005

موضوع البحث : أفكار ابن مضاء في النحو

(دراسة تحليلية عن النحو الأندلسي)

قد نظرنا و أدخلنا ما فيه بعض التعديلات والإصلاحات اللازمة ليكون على الشكل المطلوب لاستقاء المناقشة لإتمام الدراسة والحصول على درجة سرجانا (S-1) لكلية العلوم الإنسانية و الثقافة في قسم اللغة العربية و أدبها للعام الدراسي 2010-2011.

تحريرا بمالانج، 1 نوفمبر 2010 م

المشرف

محمد فيصل فتاوى

الماجستير

رقم التوظيف: 197411012003121004



كلية العلوم الإنسانية و الثقافة

قسم اللغة العربية و أدبها

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

### تقرير لجنة المناقشة بنجاح البحث الجامعي

لقد تمت مناقشة هذا البحث الجامعي الذي قدمه:

الاسم : أحمد رملي

رقم القيد : 06310005

موضوع البحث : أفكار ابن مضاء في النحو

(دراسة تحليلية عن النحو الأندلسي)

و قررت اللجنة بنجاحها و استحقاقها درجة سرجانا (S-1) في قسم اللغة العربية و أدبها لكلية العلوم الإنسانية و الثقافة بجامعة مولانا مالك إبراهيم مالانج.

تحريرا بمالانج، 1 نوفمبر 2010 م

مجلس المناقشين:

1- عبد الله زين الرؤوف الماجستير )

(

2- محمد عون الحكيم الماجستير )

(

3- محمد فيصل فتاوى الماجستير )

(

المعرف

عميد كلية العلوم الإنسانية و الثقافة

الدكتور اندوس الحاج حمزوي الماجستير

رقم التوظيف: 195108081984031001



كلية العلوم الإنسانية و الثقافة

قسم اللغة العربية و أدبها

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

تقرير رئيس شعبة اللغة و أدبها

استلمت شعبة اللغة العربية و أدبها بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج البحث الجامعي الذي قدمه:

الاسم : أحمد رملي

رقم القيد : 06310005

موضوع البحث : أفكار ابن مضاء في النحو

(دراسة تحليلية عن النحو الأندلسي)

مقدم إلى الجامعة الإسلامية الحكومية مالانج لإكمال الدراسة للحصول على درجة سرجانا (S-1) في قسم اللغة العربية و أدبها كلية العلوم الإنسانية و الثقافة العام الدراسي : 2010- 2011 م .

تحريرا بمالانج، 1 نوفمبر 2010 م

رئيس شعبة اللغة العربية و أدبها

الدكتور أحمد مزكى الماجستير

رقم التوظيف: 196904251998031002



كلية العلوم الإنسانية و الثقافة  
قسم اللغة العربية و أدبها  
جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

## تقرير عميد الكلية

استلمت كلية العلوم الإنسانية و الثقافة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج البحث الجامعي الذي قدمه:

الاسم : أحمد رملي

رقم القيد : 06310005

موضوع البحث : أفكار ابن مضاء في النحو

(دراسة تحليلية عن النحو الأندلسي)

لإتمام الدراسة علي درجة سرجانا (s-1) لكلية العلوم الإنسانية و الثقافة  
في شعبة اللغة العربية و أدبها للعام الدراسي 2010-  
2011 م.

تحريرا بمالانج، 1 نوفمبر

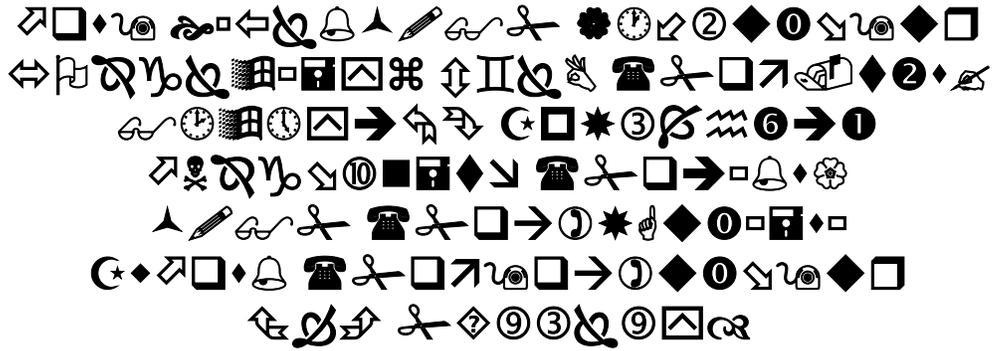
2010م

عميد الكلية العلوم الإنسانية و  
الثقافة

الدكتور اندوس الحاج حمزوي الماجستير

رقم التوظيف: 195108081984031001

## الشعار



Dan hendaklah takut kepada Allah orang-orang yang seandainya meninggalkan dibelakang mereka anak-anak yang lemah, yang mereka khawatir terhadap (kesejahteraan) mereka. Oleh sebab itu hendaklah mereka bertakwa kepada Allah dan hendaklah mereka mengucapkan perkataan yang benar (QS. An-Nisa': 9)

## الإهداء :

أهدي هذا البحث الجامعي إلى :

- ❖ والدي المحبوبين ، أطال الله عمرهما في عافية و بركة و أعمال  
صالحة.
- ❖ أخويني الصغيرين عسى الله أن يجعلهما من أولاد صالحين و  
منتفعين للدنيا و الدين.
- ❖ أختي المحبوبة التي صاحبتني كل أحيان و أحوال عسى أن تكون  
المصاحبة في الله مدى الدهر و الأوقات.
- ❖ أصدقائي الأحباء، استفدت طول معاملتكم خبرات حياتية ثمينة،  
جعلنا الله ممن قاد عمارة البلد و عز الدين.

## كلمة الشكر والتقدير

الحمد لله الذي هدانا لدينه القويم ، وبين لنا صراطه المستقيم،  
أشهد أن لا إله إلا الله يعلم ما تسرون وما تعلنون. وأشهد أن محمدا عبده  
ورسوله سيد الأنبياء والمرسلين، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله  
وأصحابه الذين اعتصموا بحبل الله المتين، أما بعد.

فليس في هذا البحث كمال وتمام إلا لمساعدة الآخرين، ولذلك  
أريد أن ألقى كلمة الشكر والتقدير إلى الذين يساعدونني على إتمام  
البحث، فألقيها خصوصا إلى:

1. رئيس الجامعة الإسلامية الحكومية مالانج الأستاذ الدكتور الحاج  
إمام سوفرايوغو

2. عميد كلية العلوم الإنسانية والثقافة دكتور اندوس الحاج حمزوي  
الماجستير

3. رئيس قسم اللغة العربية وأدبها الدكتور أحمد مزكى الماجستير

4. المشرف محمد فيصل فتاوى الماجستير الذي ساعدني حسن  
المساعدة وأشرفني تمام الإشراف من البداية حتى انتهاء هذا البحث  
الجامعي

5. والدي المحبوبين العزيزين اللذين يعطياني أحسن ما يعطى أحد  
لغيره و هو الدعاء، أطال الله عمرهما في عافية وبركة و أعمال  
صالحة آمين

6. أخويني الصغيرين عسى الله أن يجعلهما من أولاد صالحين و

منتفعين للدنيا و الدين

7. و لجميع أسرتي، جزاهم الله أحسن الجزاء على ما أعطوا من

الدوافع روحية أم مالية

8. جميع أساتذتي و الأستاذات الأعزاء والأحباء، ظلهم الله يوم لا ظل

إلا ظلّه و نفعني الله بركة علومهم في الدارين

وهذه كلمة مني فأرجو أن نستفيد هذا البحث الجامعي، وأخيرا

أقول لكم جزيل الشكر على خير اهتمامكم في قراءة هذا البحث وأرجو

رجاء من سماحة صدوركم أن تصححوا إذا كانت فيه الخطاء.

الباحث

أحمد رملي

## محتويات البحث

أ ..... صفحة موضوع البحث

ب ..... صفحة تقرير المشرف

ج ..... صفحة تقرير لجنة المناقشة

د ..... تقرير رئيس شعبة اللغة العربية و أدبها

ه	تقرير عميد الكلية
و	الشعار
ز	الإهداء
ح	كلمة الشكر والتقدير
ي	محتويات البحث
م	ملخص البحث
1	<b>الباب الأول : المقدمة</b>
1	أ . خلفية البحث
7	ب . أسئلة البحث
7	ج . أهداف البحث
8	د . حدود البحث
8	هـ . فوائد البحث
9	و . منهج البحث
12	ز . هيكل البحث
14	<b>الباب الثاني : الإطار النظري</b>
14	1. نشأة النحو و عواملها
18	الأول: طور الوضع و التكوين
19	الثاني: طور النشوء و النمو
20	الثالث: طور النضوج و الكمال
20	الرابع: طور الترجيح و البسط في التصنيف
20	2. النحو في الأندلس
24	3. خصائص النحو الأندلسي
27	4. ابن مضاء و ترجمته

## الباب الثالث : عرض البيانات وتحليلها ..... 31

1. الخلفية التي تبني عليها أفكار ابن مضاء في النحو ..... 31
- أولاً: الفقه في الأندلس حتى عصر ابن مضاء ..... 32
- ثانياً: المذهب الظاهري و صلته بأراء ابن مضاء في النحو ..... 33
- ثالثاً: في الناحية اللغوية و النحوية ..... 36
2. أفكار ابن مضاء في النحو ..... 40
1. التأويل و موقف ابن مضاء فيه ..... 40
2. إلغاء العوامل ..... 45
- أ. إلغاء الحذف و التقدير ..... 52
- ب. إجماع النحاة على القول بالعامل ليس بحجة ..... 55
- ج. لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار و المجرور ..... 55
- د. الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات ..... 56
- هـ. رده عن تقدير الضمائر المستترة في الأفعال ..... 57
3. إسقاط العلل الثواني و الثوالت ..... 57
4. إسقاط التمارين ..... 59

## الباب الرابع : الاختتام

1. الخلاصة ..... 62
- أ. الخلفية التي تبني عليها أفكار ابن مضاء في النحو ..... 62
- ب. أفكار ابن مضاء في النحو ..... 63
2. الاقتراحات ..... 66
- قائمة المراجع ..... 67

## ملخص البحث

أحمد رملي، 06310005، 2010، أفكار ابن مضاء في النحو (دراسة تحليلية عن النحو الأندلسي). بحث جامعي، قسم اللغة العربية وأدبها كلية العلوم الإنسانية والثقافة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج تحت الإشراف محمد فيصل فتاوى الماجستير

### الكلمة الرئيسية: ابن مضاء، أفكاره، و خلفية أفكاره في النحو

إن من أشق الأمور أن يرود الإنسان طريقًا لم يسر فيه أحد قبله و يشير على الناس أن يتركوا ما ألفوه و يتبعوه فيه، فربما استجاب له الناس فتركوا ما ألفوه إلى الطريق الجديد. و هنا تكون الشهرة و الخلود. و ربما سخرُوا منه و من مغامرته، فوقفوا يضحكون منه و هو يقوم بها ثم نسوه أغفلوه بعد ذلك، فلا تناله الشهرة في حياته و لكنه يبقى خالدًا يكشف خلوده الزمن. و على أن روح التحرر لم تمت، و إنما أتاحت لها ظروف بيئية و عقلية، جعلت منها ثورة أرادات تحرير البحث النحوي من الأغلال التي أثقلت كاهله. و قام بهذا الثورة ابن مضاء القرطبي الذي أراد (الرد على النحاة) و أنكر بعض أصولهم و نادى بتحرير النحو مما قيدوه به.

و هذا الأمر مما يعجب الباحث و يؤديه إلى أن يدرس دراسة عميقة و دقيقة أفكار ابن مضاء في النحو و الخلفية التي بنيت عليها أفكارها. و تستعمل هذه الدراسة دراسة كيفية (Qualitative) ، باستعمال المنهج الوصفي (Descriptive Method) على سبيل التحليل المضموني (Content Analysis).

و يستفيد الباحث من هذا البحث نتائج البحث و هي ما يلي:

1. الخلفية التي تبنى عليها أفكار ابن مضاء في النحو هي أثر المذهب الظاهري في نظرة النص في البحث عن أصول النحو عامة و في أفكار ابن مضاء خاصة.
2. أفكار ابن مضاء في النحو هي إلغاؤه عن العوامل و يدخل فيه إلغاؤه عن الحذف و التقدير إلغاء تقدير متعلق الجار و المجرور و إلغاؤه تقدير الضمائر في الصفات و الأفعال. و من أفكاره أيضا إسقاط العلل الثواني و الثوالت و إسقاط التمارين.

# الباب الأول

## المقدمة

### 1. خلفية البحث

إن العلوم العربية ثلاثة عشر علمًا<sup>1</sup>: الصرف، و الإعراب (ويجمعها اسم النحو)، و الرسم، و المعاني، و البيان، و البديع، و العروض، و القوافي، و قرص الشعر، و الإنشاء، و الخطابة، و تاريخ الأدب، و متن اللغة. و أهم هذه العلوم الصرف و الإعراب أي النحو. و لما كان علم النحو من أعظمها قدرًا و أرقاها شرقًا و فخرًا إذ عليه صون الكتاب حين انتشر الخطأ و اللحن في قراءته. لذا يمكن أن نردّ أن أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة<sup>2</sup> منها الديني و غير الديني. أما البواعث الدينية فتراجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحًا سليمًا إلى أبعد حدود السلامة و الفصاحة و خاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة. و انضمت إلى ذلك بواعث أخرى، بعضها قومي عربي، يرجع إلى أن العرب يعتزّون بلغتهم اعتزازًا شديدًا. و بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها و تصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيمًا. و لعل أبرز الأسباب في وضع النحو في القرن الأول هي فشو اللحن. و من الواضح أن انتشار هذا اللحن اتخذ شكل موجة طاغية، و قد غمرت هذه الموجة العرب و شملت أبناء القرويين و المدنيين على حد تعبير الجاحظ حتى لقد زعم أبو العاصي أنه لم ير قرويًا قط لا يلحن في حديثه و لم يسلم منها طبقة من طبقات المجتمع سواء في ذلك الطبقات الدنيا و الطبقات العليا، و

<sup>1</sup> الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، بيروت: المكتبة العصرية، 2000، ص: 8.

<sup>2</sup> الدكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف، 1968، ص: 11.





المدرسة البصرية هي في مسألة الرواية و القياس. حيث أن المدرسة الكوفية تقوم على الاتساع في الرواية و القياس و العكس بالمدرسة البصرية. و هناك المصطلحات خالفت فيها المدرسة الكوفية المدرسة البصرية. فمن ذلك اصطلاح (الخلاف) وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل (محمد أمامك) بينما كان البصريون يجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له. ومن ذلك اصطلاح الصّرف جعله الفراء علة لنصب المفعول معه. و اصطلاح التقريب، قد اختصوا به اسم الإشارة (هذا) في مثل هذا زيد قائماً و جعلوه من أخوات كان. ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم و يقصدون به اسم الفاعل، و هو يقابل عندهم الفعل الماضي و الفعل المستقبل الشامل لفعلي المضارع و الأمر في اصطلاح البصريين. و يسمّون الضمير بالمكنى و الكناية و كانوا يصطلحون على تسمية ضمير الشأن باسم المجهول و تسمية ضمير الفصل باسم العماد.

و كانوا لا يطلقون كلمة المفعول إلا على المفعول به ، أما بقية المفاعيل ، و هي المفعول فيه و المفعول المطلق و المفعول لأجله و المفعول معه فكانوا يسمونها أشباه المفاعيل ، و سمّوا الظرف الصفة و المحل و البديل الترجمة و التمييز التفسير. و سمّوا لا النافية للجنس باسم لا التبرئة و الصفة باسم النعت. و سمّوا حروف النفي باسم حروف الجحد أي الإنكار ، كما سمّوا حروف الزيادة باسم حروف الصلة و الحشو. و سمّوا المصروف و الممنوع من الصرف باسم ما يجرى و ما لا يجرى. و سمّوا لام الابتداء لام القسم زاعمين أن الجملة جواب لقسم مقدر.

و على نحو ما حاولوا الخلاف على المدرسة البصرية في بعض مصطلحاتها النحوية حاولوا الخلاف عليها في جوانب من العوامل و المعمولات ، منها في إعراب المبتدأ و الخبر. ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر و الخبر يرفع المبتدأ فهما مترافعان. و منها

أيضاً إعراب الفعل المضارع المرفوع ، فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة. هذا بعض ما اختلفت به المدرسة الكوفية. و من أشهر رجال الكوفة في النحو الكسائي و الفراء و ثعلب و غيرهم.

و أما المدارس الثلاثة الأخيرة سمّاها شوقي ضيف في كتابه(المدارس النحوية) بمدارس مختلفة و هي المدرسة البغدادية برجاله ابن كيسان و الزجاجي و أبي علي الفارسي و ابن جني و الزمخشري. و المدرسة المصرية برجاله ابن الحاجب و ابن هشام و السيوطي. و الأخيرة هي المدرسة الأندلسية برجالها ابن مضاء و ابن عصفور و أبي حيان. و على ضوء هذا التاريخ قد اعتبرنا أطوار النحو الأربعة<sup>9</sup>: طور الوضع و التكوين (بصري)، طور النشوء و النمو (بصري كوفي)، طور النضوج و الكمال (بصري كوفي)، و طور الترجيح و البسط في التصنيف (بغدادية و أندلسية و مصري).

و تركز عناية الباحث إلى المدرسة الأخيرة و هي المدرسة الأندلسية و أفكار أحد رجالها وهي ابن مضاء. لأن من أشق الأمور أن يرود الإنسان طريقاً لم يسر فيه أحد قبله و يشير على الناس أن يتركوا ما ألفوه و يتبعوه فيه، فربما استجاب له الناس فتركوا ما ألفوه إلى الطريق الجديد. و هنا تكون الشهرة و الخلود. و ربما سخروا منه و من مغامرته، فوقفوا يضحكون منه و هو يقوم بها ثم نسوه أغفله بعد ذلك، فلا تناله الشهرة في حياته و لكنه يبقى خالداً يكشف خلوده الزمن<sup>10</sup>. و رأينا أن خضوع البحث النحوي لأساليب المنطق و مقتضيات البحث النظري لم يكن خضوعاً مطلقاً، و أنه كانت تظهر بين الحين و الحين بوادر نزعة هي أقرب إلى التفرد و الاستقلال و مناهضة التيار النظري

<sup>9</sup> نفس المرجع، ص: 27

<sup>10</sup> الدكتور محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة: عالم الكتب، 1989 ص: 37

منها إلى تأييده و الخضوع له<sup>11</sup>. قد تكون هذه النزعة تأخذ شكل مناظرة كما هو الأمر في مناقشة السيرافي لمتى بن يونس. و قد تكون في شكل محاولة لاستقلال النحو بأساليبه و أوضاعه، و لاستنقاذ حدوده و تعريفاته مما ليس بنحو في أحيان أخرى، كما هو الأمر في محاولة الزجاجي و مناقشته لبعض الحدود في كتابه (الإيضاح في علل النحو).

على أن روح التحرر لم تمت، و إنما أتيحت لها ظروف بيئة و عقلية، جعلت منها ثورة أرادات تحرير البحث النحوي من الأغلال التي أثقلت كاهله، و الأساليب التي لا تمت إلى طبيعته بسبب، بل كانت فيه و ليدة المنطق المجرد و الاقتراضات النظرية البعيدة عن الواقع و التقليد المغالي للفقهاء و المتكلمين<sup>12</sup>.

و قام بهذا الثورة ابن مضاء القرطبي الذي أراد (الرد على النحاة) و أنكر بعض أصولهم و نادى بتحرير النحو مما قيدوه به. حيث قال في مقدمة كتابه: "و إني رأيت النحويين-رحمة الله عليهم- قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، و صيانتها من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا ، و انتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، و تجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها و وهنت مبانيها، و انحطت عن رتبة الإقناع حججها"<sup>13</sup>. و قال في فصل عن إلغاء العوامل: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه و أنه على ما أجمعوا على الخطاء فيه"<sup>14</sup>. و مما ألغا و ردّه عن النحو العلل الثواني و الثوالت و التمارين.

<sup>11</sup> الدكتور مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها و تطورها، بيروت: دار الفكر، 1981، ص: 148

<sup>12</sup> نفس المرجع، ص: 148

<sup>13</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 64

<sup>14</sup> نفس المرجع، ص: 69

ومن هذا انطلق الباحث إلى ما يؤديه إلى أن يدرس دراسة عميقة أفكار ابن مضاء في النحو و خلفيتها و يبحثه بحثًا دقيقًا. لأن ابن مضاء يعطي لونها مختلفًا في النحو الذي خالف النحو من المدارس النحوية الأخرى و يمكن أن نسمي نحوه بالنحو التداولي ( Nahwu Pragmatik). و على الله أسأل العون و اليسر في هذا.

## 2. أسئلة البحث

- 1- ما الخلفية التي تبنى عليها أفكار ابن مضاء في النحو؟
- 2- ما أفكار ابن مضاء في النحو؟

## 3. أهداف البحث

- نظرًا إلى أسئلة البحث التي أباها الباحث فيما سبق، فالأهداف التي أرادها الباحث من هذا البحث هي:
- 1- لمعرفة الخلفية التي تؤثر ظهور أفكار ابن مضاء في النحو
  - 2- لمعرفة أفكار ابن مضاء في النحو

## 4. حدود البحث

لوصول إلى الغاية المقصودة فأراد الباحث أن يحدد بحثه فيما يتعلق بالخلفية التي تؤثر ظهور أفكار ابن مضاء في النحو و أفكاره في هذا العلم.

## 5. فوائد البحث

- 1- للباحث نفسه

لترقية معرفته اللغة العربية و خاصة لتوسيع الفهم و تعميقه  
عما يتعلق بأفكار ابن مضاء في النحو.

## 2- لطلبة كلية العلوم الإنسانية والثقافية بالجامعة

إسهام المعارف لهم و عسى أن يكون هذا البحث منتفعا لهم  
خاصة لمن أراد أن يدرس و يفهم عن أفكار ابن مضاء في النحو.

## 3- للجامعة

لزيادة المراجع فى المكتبة و خاصة لشعبة اللغة العربية. و  
لتكثير المعلومات و البحوث التي تتعلق بالعلوم العربية.

## 6. منهج البحث

### 1- منهج البحث

منهج البحث هو مجموع من القوانين و التشريعات التي تتبع  
للوصول إلى هدف معلوم.<sup>15</sup> و ذكر عثمان أنواع مناهج البحث إلى  
المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج الوصفي، المنهج  
التاريخي، المنهج الوثائقي. و استعمل الباحث في هذه الحالة هو المنهج  
الوصفي.

- المنهج الوصفي هو البحث الذي يعتمد علي دراسة الواقع و الظاهر  
كما يوجد في الواقع و يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً و يعبر عنها تعبيراً  
كيفياً كميًا.

<sup>15</sup> عبد الرحمن عثمان، مناهج البحث وطريقة الكتابة أو الرسالة الجامعية، الخرطوم: دار الجامعة، 1995، ص 43

- وقيل أيضاً هو البحوث التي تقدّم وصفاً للظواهر و الحوادث موضع البحث دون أن تسعى لتفسير الحوادث و الظواهر و تحليلها و الخروج بنظريات و قوانين بقصد التعميم و التنبؤ.<sup>16</sup>

و لمرور هذا المنهج استخدم الباحث دراسة مكتبية ( Research Library) و هي المحاولة لجمع البيانات بمساعدة المواد الموجودة في المكتبة، كالكتب و المجلات و قصص التاريخ و الوثائق و هلم جرا.<sup>17</sup>

إن هذه الدراسة من دراسة كيفية باستعمال المنهج الوصفي وهو كون المنهج في البحث عن طائفة الناس أو الموضوع الخاص أو الأحوال الخاصة أو منهج التفكير أو ظاهرة أو الواقعة. و الغرض من هذا المنهج هو إلقاء الوصف أو تصوير الشيء تابعاً لنظام خاص عن واقعة ما و أوصافها مع ارتباط كل الظواهر التي تكون موضوع البحث.

بهذا المنهج أراد الباحث أن يصل إلى أهداف البحث و هي معرفة الخلفية التي تبني عليها أفكار ابن مضاء في النحو و أفكاره في النحو.

## 2- بيانات البحث

كانت بيانات البحث في هذا البحث هي العبارات أو الخطاب أو المعلومات التي تبين عن أفكار ابن مضاء في النحو و الخلفية التي تبني عليها أفكاره.

<sup>16</sup>عبيدات، البحث العلمي المفهوم، عمان: دار الفكر، دون السنة، ص: 187

<sup>17</sup>نفس المرجع، ص 63

### 3- مصادر البيانات

إن مصادر البيانات تتكون من مصادر أساسية إلى جانب عدد من مصادر ثانوية<sup>18</sup>. أما البيانات الأساسية فهي البيانات التي تجمع و تدرس و تعرض من المصادر الأساسية<sup>19</sup> و استعمل الباحث كتاب الرد على النحاة لابن مضاء الذي يتضمن فيه أفكاره في النحو كالمصدر الأساسي لهذا البحث. و أما البيانات الثانوية فهي البيانات المساعدة المجموعة من الكتب ككتب اللغة و علوم اللغة و التاريخ و المجالات و الوثائق و غيرها المتعلقة بالبيانات الأساسية التي تقوم بالتعليق و الدراسة و النقد عن أفكار ابن مضاء في النحو و الخلفية التي تبني عليها أفكاره.

### 4- تخطيط جمع البيانات

أما إجراء جمع البيانات في هذا البحث فبتخطيط الخطوات للحصول على النتائج المرجوة و الممتازة و هي كما يلي :

- القيام بالمطالعة أو مذاكرة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء و كتب اللغة و علوم اللغة و التاريخ و التحليل عن مضموناتها.
- استخراج المعلومات أو العبارات التي تتضمن على ما يتعلق بأفكار ابن مضاء في النحو و الخلفية التي تبني عليها أفكاره.

<sup>18</sup> Suharsini Arikunto, Metode Penelitian Pendidikan, Yogyakarta: Rinekan Cipta, 2000. hal. 83

<sup>19</sup> Fakultas Humaniora dan Budaya, Pedoman Skripsi, 2009, hal:14

- الاستنباط

### 5- طريقة تحليل البيانات

الطرق لتحليل البيانات هي التحليل الوصفي، و لمرور هذا التحليل كما يلي:

1. جمع المعلومات عما يتعلق بها
2. تحليل المعلومات التي تتضمن فيها أفكار ابن مضاء و خلفيتها.
3. الاستنباط

### 6- تصحيح تحليل البيانات

1. استمرار الباحث و مداومته على تفتيش البيانات.
2. مراجعة و تكرار قراءة كتاب الرد على النحاة و كتب اللغة و علم اللغة و التاريخ و ما يتعلق بها
3. إقامة المناقشة و المطالعة مع الإخوان و الأساتيد و هلم جرا.

### 7. هيكل البحث

و للحصول على التسهيل و الفهم الشامل و الاجتناب عن الابتكار فيبين الباحث هيكل البحث في هذه الدراسة كما يلي:

الباب الأول: مقدمة، وهي تتكون من خلفية البحث و أسئلته و أهدافه و فوائده و تحديده و مناهجه و هيكله.

الباب الثاني: الإطار النظري و يحتوى على:

1. نشأة النحو و عواملها

2. النحو في الأندلس

3. خصائص النحو الأندلسي

4. ابن مضاء و ترجمته

الباب الثالث: يتكون من عرض البيانات و تحليل المعلومات أو

العبارات التي تبحث فيها عن أفكار ابن مضاء و خلفية أفكاره.

الباب الرابع: هو الاختتام الذي يعرّض فيه الباحث خلاصة نتائج

البحث و الاقتراحات.

## الباب الثاني

## الإطار النظري

### 1. نشأة النحو و عواملها

و يمكن أن نردّ أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة<sup>20</sup> منها الديني و غير الديني. أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة و الفصاحة و خاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة. و انضمت إلى ذلك بواعث أخرى، بعضها قومي عربي، يرجع إلى أن العرب يعتزّون بلغتهم اعتزازاً شديداً. و بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها و تصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً. و يتبين لنا أن اللحن من أعظم أسباب في وضع النحو.

و يؤكّد عنها روايات عديدة، منها ما نقله محمد اللطنطاوي في كتابه ( نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة) عمّا قاله أبو الطيّب: و اعلم أن أول ما اختلّ من كلام العرب و أوج إلى التعلم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي و المتعربين من عهد النبي عليه الصلاة و السلام، فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: " أرشدوا أخاكم فقد ضلّ"، و قال أبو بكر: " لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن"<sup>21</sup>.

و كتب الدكتور مازن المبارك في كتابه ( النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها و تطورها) رواية رواه أبو الطيّب اللغوي قال: أخبرنا جعفر بن محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن حميد قال: حدثنا أبو حاتم السجستاني قال: حدثنا محمد بن عباد المهلي عن أبيه: سمع أبو الأسود

<sup>20</sup> الدكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف، 1968، ص: 11

<sup>21</sup> الشيخ محمد اللطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص: 9

رجلاً يقرأ ( )  
 بكسر اللام، فقال: لا أظن يعني إلا أن أصنع شيئاً أصلح به نحو هذا، أو  
 كلام هذا معناه، فوضع النحو<sup>22</sup>.

و يروى أيضاً ( ما يقابل الرواية السابقة) أنه قدم أعرابي في  
 خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: من  
 يقرئني شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه و سلم، فأقرأه  
 رجل سورة براءة فقال: ( )  
 من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر  
 عليه السلام مقالة الأعرابي فدعاه، فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله  
 صلى الله عليه و سلم؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني قدمت المدينة و لا علم  
 لي بالقرآن فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة فقال: ( )  
 فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله؟ إن يكن الله بريء من  
 رسوله فأنا أبرأ منه، فقال عمر رضي الله عنه: ليس هكذا يا أعرابي،  
 فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ( )  
 بالضم<sup>23</sup>.

و روى عاصم قال: جاء أبو الأسود الدؤلي إلى زياد، و هو  
 أمير البصرة، فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الاعاجم و فسدت  
 ألسنتها، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم؟ فقال له زياد:

<sup>22</sup> الدكتور مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها و تطورها، بيروت: دار الفكر، 1981، ص: 11

<sup>23</sup> محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص: 17-18

لا تفعل، قال: فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا و ترك بنونا، فقال له زياد: توفي أبانا و ترك بنونا، ادع لي أبا الأسود، فلما جاءه قال له: ضع للناس ما كنت نهيتك عنه، ففعل<sup>24</sup>. و هناك روايات عديدة في أسباب وضع النحو الأول و نكتفى بالروايات السابقة للبعد عن التطويل و الإطناب.

و في شأن اللحن، ذكر شكري فيصل<sup>25</sup> أنه من آثار الإختلاط في اللغة العربية هي فشو اللحن فشرح: لم تكن لغات السكّان الأصليين في الأقطار المفتوحة هي التي تأثرت بالإختلاط، و لم يكون من آثار هذا الإختلاط نشأة لغة التفاهم هذه أو اللغة الدارجة، و إنما كان إلى جانب ذلك، تأثرت اللغة العربية نفسها بهذا الإختلاط و انحراف الألسنة بها و خروجها عن قواعدها و فساد بعض عاداتها الكلامية مما نستطيع أن نجعله في ظاهرة كبرى واحدة هي فشو اللحن.

و بعد ذكر أسباب وضع النحو، نلتفت البحث فيمن كان وضعه في بداية ظهوره و أسس قواعده في أول الأمر. و فيها روايات، منها (ما كتبه الدكتور مازن المبارك في كتابه)<sup>26</sup> عن رواية الزبيدي. ويقول أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة 379 هـ في كتابه (طبقات النحويين و اللغويين) إن أبا الأسود هو أول من أسس العربية، و نهج سبلها و وضع قياسها، و ذلك حين اضطراب كلام العرب و صار سراً للناس و وجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل و المفعول به و المضاف و حروف النصب و الرفع و الجر و الجزم. و يتابع الدكتور مازن المبارك بذكر ما رواه ابن عساكر المؤرّخ الثقة المتوفى سنة 571 هـ ترجمة واسعة لأبي الأسود الدؤالي جاء فيها أنه أول من وضع للناس

<sup>24</sup> نفس المرجع، ص: 18

<sup>25</sup> شكري فيصل، المجتعات الإسلامية في القرن الأول، ص: 266

<sup>26</sup> الدكتور مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها و تطورها، بيروت: دار الفكر، 1981، ص: 13

النحو. و فيها عن السيرافي المتوفى سنة 368 هـ أن الناس اختلفوا في أول من وضع اسم النحو فقال قائلون أبو الأسود الدؤالي و قال آخرون نصر بن عاصم و قال آخرون عبد الرحمن بن هرمز و أكثر الناس على أن الواضع له أبو الأسود<sup>27</sup>.

و ما زال فيما نقله الدكتور مازن المبارك عما رواه ابن الأنباري يقول: و أما أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى سنة 577 هـ فيبدأ كتابه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) بذكر لمحة عن تاريخ وضع النحو فيقول: إن من وضع علم العربية و أسس قواعده و حدّ حدوده أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، و أخذ عنه أبو الأسود الدؤالي<sup>28</sup>.

و خلاصة الكلام عما يتعلق بمن وضع النحو في أول الأمر أنه أبو الأسود الدؤالي علي قول الجمهور كما ذكر في الروايات السابقة.

و بعد الحديث عمّن وضع النحو، نمرّ بالحديث عن نشأته منذ أن وضعه أبو الأسود في أول ظهوره. و في شأن نشأته، كتب محمد الطنطاوي<sup>29</sup> أطوار النحو الأربعة: طور الوضع و التكوين (بصري)، طور النشوء و النمو (بصري، كوفي)، طور النضوج و الكمال (بصري، كوفي)، طور الترجيح و البسط في التصنيف (بغدادى و أندلسى و مصرى و شامى). و تابع بشرح كل من الأطوار فيما يلي:

### الأول: طور الوضع و التكوين (بصري)

هذا الطور من عصر واضع النحو أبي الأسود إلى أول عصر الخليل بن أحمد، و قد سلف أن وضعه انتهى في عصر بني أمية. هذا

<sup>27</sup> نفس المرجع، ص: 18

<sup>28</sup> نفس المرجع، ص: 19-20

<sup>29</sup> محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص: 27

هو الطور الذي استأثرت به البصرة صاحبة الفضل في وضعه و تعهده في نشأته، و الكوفة منصرفه عنه بما شغلها من رواية الأشعار و الأخبار و النوادر، زهاء قرن، اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود حتى تأصلت أصول منه كثيرة و عرفت بعض أبوابه.

فإن الطبقة الاولى التي أخذت عن أبي الأسود استمرت في تمييز ما تلقته عنه و وفقت إلى استنباط كثير من أحكامه و قامت بقسط في نشره و إذاعته بين الناس و كان من أفاض هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل، نصر بن عاصم الليثي، و عبد الرحمن بن هرمز، و يحيى بن يعمر العدواني، و لم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية.

أما الطبقة الثانية التي كانت أكثر عدداً من سابقتها فقد كانت أوفر منها حظاً في هذا الشأن، إذ وطأت لها سبيله و ازدادت المباحث لديها، و أضافت كثيراً من القواعد، و نشأت حركة النقاش بينها فجدت في تتبع النصوص و استخراج الضوابط ما هياً لها وقتها، و استطاعت التصنيف فدونت فيه بعض كتب مفيدة.

وكان من المشار إليهم فيها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي يقول فيه أبو الطيب: و كان يقال عبد الله أعلم أهل البصرة و أعقلهم ففرع النحو و قاسه. و عيسى بن عمر الثقفي صاحب الكتابين في النحو الجامع و الإكمال.

### الثاني: طور النشوء و النمو (بصري كوفي)

هذا الطور من عهد الخليل بن أحمد البصري و أبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي إلي أول عصر المازني البصري و ابن السكيت الكوفي.

فهذا الطور مبدأ الإشتراك بين البلدين في النهوض بهذا الفن و المنافسة في الظفر بشرفه، فقد تلاقت فيه الطبقة الثالثة البصرية

برياسة الخليل، و الأولى الكوفية بزعامة الرؤاسي، و كذا بعدهما طبقتان من كل من البلدين، فوثب هذا الفن وثبة حيا بها حياة قوية أبدية بعد، و كان هذا الطور حريا أن يسمى طور النشوء و النمو.

و نقصد الآن بالنحو معناه العام الذي يشمل مباحث الصرف لأن مباحث رجال الطور الماضي كانت منصرفة حول أواخر الكلمات كما عرف عنهم بخلاف رجال هذا الطور فإنهم قد اتجهت أنظارهم إلى مراعاة أحوال الأبنية أيضاً.

### الثالث: طور النضوج و الكمال (بصري كوفي)

هذا الطور من عهد أبي عثمان المازني البصري إمام الطبقة السادسة، و يعقوب بن السكيت الكوفي إمام الرابعة، إلى آخر عصر المبرد البصري شيخ السابعة، و ثعلب الكوفي شيخ الخامسة.

لقد هيا الطور السالف لهذا الطور الكمال و النضوج بفضل ما بذل رجاله من جهد مضمّن كان له الاثر الناجع في تخريج جمهرة من العلماء امتاز بها هذا الطور عن سابقه في كلا البلدين.

### الرابع: طور الترجيح و البسط في التصنيف (بغدادى و أندلسى و مصري و شامى)

سلف أن هذا الطور كان التمهيد إليه على أيدي الخالطين النزعتين، و أن أساسه المفاضلة بين المذهبيين: البصري و الكوفي و إثارة المختار منهما.

### 2. النحو في الأندلس

لا نكاد نمضى في عصر بنى أمية بالأندلس (134 – 422 هـ) حتى تنشأ طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة

و غيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارس النصوص و الأشعار<sup>30</sup>، يدفعهم إلى ذلك حفاظهم على القرآن الكريم و سلامة لغته و تلاوته، و بذلك كان أكثرهم من قرّاء الذكر الحكيم، و كان كثير منهم يرحلون إلى المشرق فيتلقون هذه القراءات، و يعودون إلى موطنهم فيرسمونها للناس بجميع إشاراتها كما يرسمون لهم العربية بمقوماتها اللغوية.

و من أجل ذلك لا نعجب إذا وجدنا مشهوري هؤلاء المؤدبين يعنون بالتأليف في القراءات يتقدمهم أبو موسى الهواري، و هو كما يقول الزبيدي: " أول من جمع الفقه في الدين و علم العرب بالأندلس، رحل في أول إمارة عبد الرحمن الداخل (138-172هـ) فلقى ملكا و نظراءه من الأئمة و لقي الأصمعي و أبا زيد و نظراءهما، و داخل الأعراب في محالها، و له كتاب في القراءات". و كان يعاصره الغازي بن قيس الذي احترف تاديب الناشئة بقرطبة، و قد رحل مثله إلى المشرق و أخذ عن مالك الفقه و عن نافع بن أبي نعيم مقرئ أهل المدينة قراءته للذكر الحكيم، و أقرأ بها في قرطبة، و لقي الأصمعي و نظراءه.

و أول نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة النحو جودي بن عثمان الموروري الذي رحل إلى المشرق و تتلمذ للكسائي و الفراء<sup>31</sup>، و هو أول من أدخل إلى موطنه كتب الكوفيين، و أول من صنف به في النحو، و ما زال يدرسه لطلابه حتى توفي سنة 198 للهجرة. و كان يعاصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله الذي رحل مثله إلى المشرق، و أخذ عن عثمان بن سعيد المصري- المعروف باسم ورش- قراءته، و أدخلها إلى الأندلس و كان بصيرا بالعربية.

<sup>30</sup>الدكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف، 1968، ص: 288

<sup>31</sup> نفس المرجع، ص: 289

و يتكاثر هؤلاء القراء و المؤدّبون في القرن الثالث الهجري، و يتميز من بينهم عبد الملك بن حبيب السلمى المتوفى سنة 238 للهجرة، و كان إماماً في الفقه و الحديث و النحو و اللغة، و بين مصنفاته كتاب في إعراب القرآن<sup>32</sup>. و يعنى في نفس القرن مفرج بن مالك النحوي بوضع شرح على كتاب الكسائي، كما يعنى معاصره أبو بكر بن خاطب النحوي المكفوف بوضع كتاب في النحو كانت له شهرة في موطنه.

و يبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري و أنها صبّت عنايته أولاً على النحو الكوفي مقتدية بنحويها الأول جودي بن عثمان<sup>33</sup>، حتى إذا أصبحنا في أواخر القرن الثالث الهجري و جدنا الأفشنيق محمد بن موسى ابن هاشم المتوفى سنة 307 للهجرة يرحل إلى المشرق و يلقى بمصر أبا جعفر الدينوري، و يأخذ عنه كتاب سيبويه رواية و يقرؤه للطلابه. و يأخذ غير نحوي في مدارس الكتاب مثل أحمد بن يوسف بن حجاج لمتوفى سنة 336 للهجرة و كان يضع دائماً كتاب سيبويه بين يديه و لا ينى عن مطالعته في حال فراغه و شغله و صحته و سقمه.

و لا يلبث محمد بن يحيى المهلى الرباعي الجبالي المتوفى سنة 353 للهجرة أن يفتتح عصر الاهتمام البالغ في موطنه بكتاب سيبويه<sup>34</sup>، و كان قد ثقف الفلسفة و المنطق و الكلام، و رحل إلى المشرق فلقى بمصر نحويها النابه أبا جعفر ابن النحاس، و أخذ عنه كتاب سيبويه رواية، و عاد إلى قرطبة يفرغ له و لقراءته على الطلاب، شارحاً له و مفسراً تفسيراً مبيّناً، تسعفه دقة نظره و منطقته و قدرته على الاستنباط و تحليل العبارات و الغوص على العلل.

<sup>32</sup> نفس المرجع، 289

<sup>33</sup> نفس المرجع، ص: 289

<sup>34</sup> نفس المرجع، ص: 290

و كان يعاصره في قرطبة أبو علي القالي البغدادي الذي نزل الأندلس في سنة 330 للهجرة لعهد عبد الرحمن الناصر و قاد فيها نهضة لغوية و نحوية خصبة، كان معوله فيها على قراءة ذخائر اللغة و الشعر و النحو التي حمله معها من المشرق، و كان مما حمله كتاب سيبويه أخذه عن ابن درستويه عن المبرد، و كان يجنح إلى المذهب البصري و ينافح عنه مناظرًا مجادلًا<sup>35</sup>.

و من رجال الأندلس بعده هو و الرباحي جيل من تلاميذهما مضى يعكف على مدارس كتاب سيبويه و كتب غيره من البصريين و الكوفيين، و سيذكر الباحث من أهمهم أبو بكر بن القوطية المتوفى سنة 367 للهجرة تلميذ القالي و صاحب كتاب الأفعال و تصاريفها المنشور في ليدن، و محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة 379 للهجرة تلميذ القالي أيضا و مؤلف كتاب طبقات النحويين و اللغويين، و له مصنف في النحو سماه الواضح. و أبو عبد الله محمد بن عاصم العاصمي المتوفى سنة 372 للهجرة تلميذ الرباحي و حامل روايته لكتاب سيبويه و كان لا يقل عن أصحاب المبرد بصرا بالعربية و دقائقها الخفية. و أحمد بن أبان المتوفى سنة 382 للهجرة و له شرحان على كتاب الكسائي و الأخفش. نرى هنا أن الأندلس ظلت تعنى بالنحو الكوفي بجانب عنايتها بالنحو البصري.

و أشهر جيل بعدهم ابن سيده الضرير المتوفى سنة 448 للهجرة و لم يكن في زمانه أعلم منه في النحو و اللغة و الأشعار و أيام العرب و ما يتعلق بها. و له أكبر معجم مؤلف حسب المعاني هو المخصص المطبوع بالقاهرة في سبعة عشر مجلدًا.

و في ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو

<sup>35</sup> نفس المرجع

البصري و الكوفي، و يكون ذلك إيذانًا بأن تتضح شخصيتهم في النحو و دراساته فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور و تعمقوا في اتجاهاته.

### 3. خصائص النحو الأندلسي

أخذت دراسة النحو تزدهر في الأندلس منذ عصر ملوك الطوائف<sup>36</sup>، فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين و كوفيين و بغداديين، و إذا هم ينتجهون نهج الأخيرين من الاختيار من آراء نحاة الكوفة و البصرة، و يضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين و خاصة أبا علي الفارسي و ابن جني. و لا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثرة التعليقات و النفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، و بذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروبًا من الخصب و النماء.

و لعلنا لا نبعد إذا قلنا إن الأعلام الشنتمري المتوفى سنة 476 للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوينة هذا الاتجاه، فقد لا يكتفى في الأحكام النحوية بالعلل الأولى التي يدور عليها الحكم مثل أن كل مبتدأ مرفوع، بل كان يطلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ و لم ينصب، يقول ابن مضاء: "و كان الأعلام رحمه الله على بصره بالنحو مولعا بهذه العلل الثواني، و يرى أنه إذا استتبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل"<sup>37</sup>. و كان ما يزال يختار لنفسه من آراء البصريين و الكوفيين و البغداديين، من ذلك اختياره رأي السيرافي البصري في أن (من) تأتي مرادفة لربما إذا اتصلت بما. و من ذلك اختياره رأي الفراء إمام الكوفة في أن الفاء قد تزداد في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً فقط مثل (زيد فكلمه) و (زيد فلا تكلمه).

<sup>36</sup> نفس المرجع، ص: 292

<sup>37</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 160

و نرى الأعم يشرح كتاب الجمل للزجاجي البغدادي، و روايته  
للدواوين الستة الجاهلية: دواوين امرئ القيس و زهير و النابغة و علقمة  
و طرفة و عنتره مسندة إلى الأصمعي مشهورة<sup>38</sup>.

و كان يعاصره ثلاثة من أعلام النحاة الأندلسيين عاشوا جميعاً  
في عصر المرابطين و هم أبو محمد بن السيد و ابن الباذش و ابن  
الطراوة. أما ابن السيد فهو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس النحوي  
المتوفى سنة 521 للهجرة. و تدور له في كتب النحاة آراء مختلفة، منها  
ما يتابع فيه سيبويه مثل أن ما إذا اتصلت بقلّ كفتها عن العمل و لا تدخل  
حينئذ إلا على جملة فعلية، أما ظهور الفاعل بعدها في بعض الأشعار  
فضرورة. و منها ما يتابع به الكوفيين مثل أن "كأن" لا تفيد التشبيه إلا  
إذا كان خبرها جامداً مثل كأن محمداً أسد. و كان يتابع الكسائي في أن  
زيداً في مثل "أنا زيد ضربته" يجوز فيه الرفع و النصب على الاشتغال.  
و تابع ابن جنى في أن الرجل في مثل "مررت بهذا الرجل" عطف بيان  
لا نعت. و مما انفرد به عن سابقيه من النحاة أن "حتى" لا تعطف  
المفردات فقط بل تعطف أيضاً الجمل مثل "سريت حتى تكل المطايا"  
يرفع تكل. و من آراء الدقيقة "ما" تقع صفة للتعظيم كقولهم "لأمر ما  
يسود من يسود" أي لأمر عظيم و منه "الحاقة ما الحاقة".

و ابن الباذش هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي  
المتوفى سنة 528 للهجرة. كان ذا معرفة واسعة بعلم العربية و صنف  
شروحاً على كتب مختلفة للبصريين و البغداديين<sup>39</sup>. و من آرائه التي  
ذهب فيه مذهب السيرافي البصري هي أن "غير" في مثل "قام القوم  
غير علي" منصوبة على التشبيه بظرف المكان. و ذهب مذهب أبي علي  
الفارسي في أن ناصب المفعول معه في مثل "قمت و طلوع الشمس" هو

<sup>38</sup> شوقي ضيف، المدارس النحوية، القاهرة: دار المعارف، 1968، ص: 294.

<sup>39</sup> نفس المرجع، ص: 295.

الفعل المعدى إليه بواسطة الواو. و كان يأخذ برأي ابن جني في أن "إذ" في مثل " فبينما العسر إذ دارت مياسير " ظرف عامله الفعل التالي له، و عامل بينما محذوف يفسره الفعل المذكور.

و مما خالف فيه سابقه من النحاة ذهابه إلى أن لام المستغاث لأجله في مثل "يا لزيد لعمر و" متعلقة باسم محذوف تقديره مدعوا لعمر و، و كان ابن جني يذهب إلى أنها متعلقة مع مجرورها بياء. و كان يذهب إلى أن المضارع في مثل الهندان هما تفعلان يجوز فيه التذكير و التأنيث أو بعبارة أخرى أن يبدأ بالتاء أو الياء حملا على اللفظ أو المعنى.

أما ابن الطراوة فهو سليمان بن محمد بن الطراوة المتوفى سنة 528 للهجرة و هو نحوي مدينة المرية و تلميذ الأعم الشنتمري<sup>40</sup>. كان عالماً في العربية لعصره و تجول في مدن الأندلس معلماً يقبل عليه الطلاب من كل فج، و من مصنفاته في النحو المقدمات على كتاب سيبويه. و مما اختاره من مذهب الكوفيين أن المعرفة أصل و النكرة فرع، و كان سيبويه و الجمهور يذهبون إلى العكس. و له آراء مختلفة تفرد بها مخالفاً النحاة، و من ذلك أن ضمير الشأن في مثل: "قل هو الله أحد" و "إنه محمد مسافر" حرف ليس اسماً. و أن أيّ في مثل قوله جل شأنه: "لتنزعن من كل شيعة أيهم أشد" مبنية لاقتطاعها عن الإضافة و "هم أشد" مبتدأ و خبر، و النحاة يجمعون على أنا أيّ إذا اقتطعت عن الإضافة أعربت.

و بقي بعد هؤلاء النحاة رجال الأندلس الآخرون فطبعاً بآراء خاصة بهم. و كفى الباحث ذكر النحاة الأندلسيين السابقين لاشتغالهم على رجال الأندلس و منهج الذي سلوه في عرض آراءهم النحوية.

<sup>40</sup> نفس المرجع، ص: 296

#### 4. ابن مضاء و ترجمته

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم ابن مضاء اللخمي قاضى الجماعة أبو العباس و أبو جعفر الجبائي القرطبي، و زاد ابن فرحون في الديباج المذهب أبو جعفر و أبو العباس و أبو القاسم و الأخيرة قليلة. فأحمد بن عبد الرحمن هو ابن مضاء و هو أبو العباس و أبو جعفر و أبو القاسم، و كلها كني له، و إن كان قد اشتهر بالكنية الأولى ابن مضاء<sup>41</sup>. و كان مولده بقرطبة سنة 512 هـ و وفاته بأشبيلية سنة 592 هـ. و كتب السيوطي<sup>42</sup> مولده بقرطبة ثلاث عشرة و خمسمائة و مات بإشبيلية سبع عشر جمادى الأولى و قيل ثانی عشر جمادى الآخرة سنة ثنتين و تسعين و خمسمائة. و لقب بقاضى الجماعة و هو رئيس القضاة، و له الحق أن يأمر بالقتل على من استحق القتل من غير رجوع إلى السلطان، و هو يقيم الحدود الشرعية<sup>43</sup>. قال ابن عبد الملك<sup>44</sup>: كان مقرئاً مجوداً، محدثاً مكثراً، قديم السماع، واسع الرواية، عارفاً بالأصول و الكلام و الطب و الحساب و الهندسة، ثاقب الذهن متوقد الذكاء، شاعراً بارعاً كاتباً. عاش ابن مضاء في عهد خليفة عبد المؤمن بن علي (المتوفى سنة 558 هـ) الذي كان عالماً و محباً للعلماء، و كان فقيهاً و أصولياً و جدلياً و محدثاً و ابنه يوسف (المتوفى سنة 580 هـ) كان من أعلم أهل زمانه باللغة و النحو و القرآن و هو الذي جعل ابن مضاء قاضى القضاة في دولته. و كذلك يعقوب بن يوسف (المتوفى سنة 595 هـ) أعظم ملوك الموحدین ديناً و

<sup>41</sup> الدكتور محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة: عالم الكتب، 1989، ص: 38

<sup>42</sup> السيوطي، بغية الوعاة، بيروت: دار الفكر، 1989، ص: 323/2

<sup>43</sup> الدكتور محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة: عالم الكتب، 1989، ص: 38

<sup>44</sup> السيوطي، بغية الوعاة، بيروت: دار الفكر، 1989، ص: 323/2

دنيا، فلقد كان الفقهاء يرجعون إليه في أحكامهم و كانت هزائم الأعداء على يديه كثيرة منكرة الذي توفي فيه ابن مضاء. و بين ميلاده و وفاته ما يقرب من ثمانين عاماً، قضاها في حلقات الدرس متعلماً و عالماً، و في مجالس القضاء للحكم بين الناس، و في مجال البحث مؤلفاً مبتكراً.

فمن أساتذته في الفقه ابن العربي و البطروجي و الرشاطي و أبو محمد بن المناصف و لقي بسبته القاضي عياضاً. و من أساتذته من علماء العربية أبو بكر بن سليمان بن سحنون و ابن الرماك الذي درس عليه كتاب سبويه، و ابن بشكوال. و قد تتلمذ له – كما يقول ابن فرحون- خلائق لا يحصون كثيرة من جلة أهل عصره، منهم أبو بكر بن الشراط و أبو محمد البلوى و عمر بن محمد الشلوبين.

و أما في مجال القضاء، فقد تقلده في بجاية و فاس ثم قلد منصب قضاء الجماعة في مراکش و يقضى بين الناس بالمذهب الظاهري الذي سيكون له آثاراً في أفكاره بالنحو. و في مجال البحث العلمي فيذكر من ترجموا لابن مضاء أن له ثلاثة كتب و الجميع متفق على الكمية، و إن اختلفت الأسماء قليلاً، و هي:

1. الرد على النحويين أو الرد على النحاة

2. المشرق في النحو

3. تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان

فالأول هو الأثر الوحيد الباقي حتى الآن لابن مضاء و منه عرف منهجه و اجتهاده. هذا الكتاب يناقش أصول النحو و مناهج التفكير فيه مرتباً بمنهج خاص لم يحد عنه في كل الكتاب، و هو الذي عليه المعول في عرض آراء ابن مضاء.

و إذا كان كتاب الأول قد ناقش أصول النحو و كان له فيه رأي جديد، فالظاهر أن الكتاب الثاني- المشرق في النحو- كان تطبيقاً على الكتاب الأول و الاعتماد على ذلك في أمرين<sup>45</sup>:

الأول: أنه يذكر في بعض كتب التراجم باسم (المشرق في إصلاح المنطق) ثم يذيل بعبارة (و هو لباب كتات سيوييه) و كتاب سيوييه ليس في أصول النحو. فقد كان أول مؤلف نحوي باق للآن. و قد اتبع طريقة صحيحة إلى حد كبير في البعد عن التعقيد و المنطق اللذين منى بهما النحو فيما بعد. فلعل المقصود من هذه العبارة أن ابن مضاء قد أفاد من كتاب سيوييه في كتابه (المشرق) و اقتبس منه عرض النصوص اللغوية و تناولها.

الثاني: ما ذكره في بابي التنازع و الاشتغال (فإن قيل: أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل و معمول، فأرنا كيف يأتي ذلك مع الوصول إلى غاية النحو؟ قلت: أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأخرى، و قد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها، فإن قضى الله تعالى بإكماله انتفع به من يعقه عنه التقليد، و إلا فيستدل بهذه الأبواب على غيره). و يبدو أن المقصود بمؤلفه الذي يشتمل على أبواب النحو كلها هو ذلك الكتاب – المشرق – و أنه كان تطبيقاً للأصول التي في كتابه "الرد على النحاة".

<sup>45</sup> الدكتور محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة: عالم الكتب، 1989، ص: 40

## الباب الثالث

### عرض البيانات و تحليلها

#### 1- الخلفية التي تبني عليها أفكار ابن مضاء في النحو

إنما أفكار الشخص لا يخلو مما أتاحت له ظروفه بيئية كانت أم عقلية. و كذلك الظروف التي عاش فيها ابن مضاء قد أتاحت له ما يؤثر في ولادة أفكاره. و يقصد الباحث في هذا المجال أن يعرض التاريخ العلمي للغة و اللغة في الأندلس حتى عصر ابن مضاء لكي يجد فيه الباحث الخلفية التي تبني عليها أفكار ابن مضاء في النحو.

و من المعروف أن الأندلس قد حكمها أولًا الولاة الأمويون (92-138هـ) ثم تولاها الملوك و الخلفاء الأمويون بين (138-424 هـ) ثم تولاها ملوك الطوائف<sup>46</sup>، و من أشهرهم بنو عباد في أشبيلية و بنو جهور في قرطبة و بنو هود في سرقسطة و بنو نصر في غرناطة و بنو ذى النون في طليطلة. و ظلت ممالك الطوائف هذه تسقط واحدة وراء الأخرى. و كان آخر سقوط غرناطة و انتهاء الأندلس سنة 898 هـ.

و في عهد ملوك الطوائف اكتسحت الأندلس موجبتان من شمالي إفريقية نصره لأبناء دينهم و عمومتهم هناك، و استولى

<sup>46</sup> نفس المرجع، ص: 25

المرابطون ثم الموحدون على السلطة في القرون الخامس و السادس و السابع من الهجرة.

لا يقصد الباحث في هذا البحث أن يعرض التاريخ العام للأندلس و لا لدولة الموحدين، و إنما سيعرض التاريخ العلمي لمظهري الفقه و اللغة اللذان كانا يؤثران في أفكار ابن مضاء في النحو و يتبين في ضوءهما موقفه من أصول النحو و ثورته عليه.

### أولاً: الفقه في الأندلس حتى عصر ابن مضاء

لم يعتنق أهل الأندلس عند بداية الفتح مذهباً فقهياً معيناً<sup>47</sup>، لأن المذاهب لم تكن قد بدأت في المشرق بعد، بل كانوا يؤمنون بالدين إيماناً عاماً. فهم يتلون القرآن أو يفسرون بعض آياته و ينقلون أحاديث رسول الله و ظل الأمر كذلك طوال فترة الولاة و بداية عصر بني أمية. و أول ما عرف الأندلسيون هو مذهب الإمام الأوزاعي عن طريق الشام ثم تحولوا إلى مذهب الإمام مالك.

و يختلف الباحثون فيمن له فضل إدخال المذهب إلى تلك البلاد و نشره فيها و أهم الاسماء التي تتردد في ذلك هي: الغازي بين قيس و زياد بن عبد الرحمن المعروف بـ (شبطون) و يحيى الليثي و عيسى بن دينار و عبد الملك بن حبيب. و قد رحلوا هؤلاء العلماء إلى المشرق و عرفوا مذهب الإمام مالك و نقلوا الموطأ و قاموا على نشره و تدريسه، و هم فوق ذلك متعاصرون جمعتهم الفترة التي بين أواخر القرن الثاني و أوائل القرن الثالث. و لكل منهم إسهام في نقل المذهب و نشره في الأندلس.

<sup>47</sup> نفس المرجع، ص: 25

و أشهر من تتردد أسماؤهم في القيام على هذا المذهب ثلاثة هم: عبد الملك بن حبيب السلمى (توفي 239 هـ) و يحيى بن يحيى الليثي (توفي 234 هـ) و عيسى بن دينار (توفي 212 هـ).

فأما عبد الملك بن حبيب السلمى قام بتدريس المذهب في مسجد قرطبة بعد عودته من رحلة المشرق. و أما يحيى بن يحيى الملقب بعامل الأندلس و هو لقب أطلقه عليه الإمام مالك، و قد مكن للمذهب بمكانته لدى أمراء الأندلس و الأخذ برأيه في تولية القضاء. فكان لا يلى قاض إلا قام بمشورته و اختياره، و لا يشير إلا بأصحابه و من كان على مذهبه. و أما عيسى بن دينار فكان راويًا للحديث مؤلفًا عن المذهب، و من أشهر كتبه (الهداية) الذي يقول عنه ابن حزم: إنه أرفع كتب جمعت في معناه عن مذهب مالك.

لقد قدم الثلاثة جهودًا تتلاقى متعاونة في نشر المذهب و نصرته، أحدهم بتعليمه و تدريس و الثانى بسلطته في رئاسة القضاء و الثالث بالتأليف فيه، فاجتمع لنشره و نصرته أهم العوامل التي بها ينشر مذهب و ينصر و هي التعليم و الحكم و التأليف.

### ثانيا: المذهب الظاهري و صلته بآراء ابن مضاء النحوية

في القرن الثالث الهجري – بعد أن فرضت المذاهب الفقهية الأربعة سلطانها على العقول و القلوب – وجد في بغداد عالم جليل ينادى بمذهب جديد هو داود بن علي الأصفهاني (ت 270 هـ)<sup>48</sup>.

لقد وجد أن المسائل الفقهية قد تعقدت، و أن العلماء يختلفون حولها، و كل منهم يؤول و يخرج و يعلل. ففكر في الرجوع بذلك كله إلى أصوله الأولى قبل أن تتعقد فأخذ بالكتاب و السنة و ألغى ما سوى ذلك من رأي و قياس و ألف كتبًا كثيرة في الفقه على أصوله بلغت قريبًا

<sup>48</sup> نفس المرجع، ص: 49

من المائتين على فضل علم و ورع و صدق. و على خطته درج ولده محمد، و تتابعت بعد هما أئمة الظاهرية.

في تلك الفترة كان اتجاه الناس إلى تقليد أصحاب المذاهب الأربعة و التوقف عند ما قالوا به. و كأنما جفت العقول عن الإبداع و توقفت عن التفكير و الاستنباط. فكان موقف داود الظاهري رد فعل لهذا الاتجاه فدعا إلى اطراح التقليد و إطلاق العقول.

و قد كان حرياً بتلك الدعوة المتحررة أن تجد أذاناً صاغيةً و عقولاً واعيةً تسمعها و تعيها و تنضجها، و لكن هذا المذهب لم ينل ما يستحقه من الشهرة و النفوذ مع أن أئمة الظاهرية قد تتابعوا بعد ذلك. و أن المذهب قد لاقى نجاحاً في العراق و فارس و خراسان و بلاد الشام.

و الحقيقة أن ابن حزم قد وطد أركان هذا المذهب و أقام له دولة علمية و استطاع بمؤلفاته القيمة أن يوجد له أتباعاً ناصره. و توجد ذلك كله بدولة الموحدين التي طبقت منهجه و حذبت على علمائه في القرن السادس الهجري ركان من أعلامه في ذلك القرن و في تلك الدولة ابن مضاء الذي طبقه في ساحات القضاء و انعكس تطبيقه له على أفكار النحاة.

و للإيجاز سيعرض الباحث موقف الظاهري من النصوص – دون استطراد في الأمثلة فهي كثيرة – يتلخص في أمرين:

الأول: أنه يرتبط بألفاظها و منطوقها.

الثاني: أنه يجتهد في فهمه لها، و اجتهاده في الفهم لا يخرج عن منطوق الألفاظ.

فتلك نظرة أهل الظاهر للنصوص الشرعية بصورة عامة، و ينبغي التعرف – باختصار شديد – على ما يطلقون عليه اسم (الرأي و الظن)

في الفقه من قياس و تعليل و تأويل، و هذه الأمور هي نفسها التي ناقشها ابن مضاء في النحو.

و نستفيد من هذا العرض أثر المذهب الظاهري في نظرة النص في هذا البحث عن أصول النحو عامة و في أفكار ابن مضاء خاصة. و ذلك ضروري في هذا البحث للأمور الآتية:

الأول: مذهب الظاهري ينادى بإعمال الفكر و الاجتهاد في فهم النص. و لهذه الطريقة أثرها في إطلاق الفكر من أسر الاتباع و مضغ آراء السابقين، و ذلك ما صنعه ابن مضاء في النحو حيث اجتهد في أفكار النحاة و قدم فيها آراء جديدة.

الثاني: ابن مضاء - كما تقدم - أحد أئمة المذهب الظاهري، و لب هذا المذهب احترام النص و الاجتهاد الذي لا يخرج عن معاني ألفاظه. و قد اكتسب ابن مضاء استعداده في تناول النصوص اللغوية متأثراً في ذلك بالنصوص الشرعية.

الثالث: الأصول الفقهية التي تقدم فيها رأي ابن حزم - أصول الرأي و الظن من قياس و تعليل و تأويل - هي نفسها الأصول التي ناقشها ابن مضاء في النحو. و قد اتفق إلى حد كبير مع طريقة ابن حزم في المناقشة، بل في النتائج التي وصل إليها أيضاً.

### ثالثاً: في الناحية اللغوية و النحوية

أول المشتغلين باللغة في الأندلس هم رجال الطبقة الأولى من علماء اللغة و النحو. و قد عاشوا أواخر القرن الثاني الهجري ومنهم أبو موسى الهواري و الغازي بن قيس (ت 199) و جودي النحوي (ت 198)<sup>49</sup>. فقد مضى على العرب في الأندلس أكثر من نصف قرن قبل رجال هذه الطبقة ممن ينسب لهم الاشتغال باللغة و النحو، و ذلك بعد أن

<sup>49</sup> نفس المرجع، ص: 30

تأكدت جهود المشاركة فيهما بوجود أعلامها (الخليل بن أحمد و أبي عمرو بن العلاء و سيبويه و الكسائي).

و الملاحظ على الدراسات اللغوية في بدايتها في الأندلس – سواء في أواخر القرن الثاني الهجري أو طوال القرن الثالث- أنها لم تستقل استقلالاً ذاتياً من حيث نشأتها أو من اشتغلوا بها.

فمن الناحية الأولى استقى هؤلاء العلماء علمهم من المشرق، فمعظمهم قد رحل إليه حيث قابل علماءه هناك فتعلم منهم و نقل عنهم.

و من الناحية الثانية لم تكن رحلتهم خالصة لوجه اللغة، فلم يكن معظمهم متخصصاً فيها متوافقاً عليها، بل كانوا- بصورة عامة- يتعلمون في المشرق ما يتييسر لهم من علوم الشريعة و مسائل اللغة و النحو. و لعل ذلك راجع إلى أن أكثرهم كانوا معلمين لا علماء. فهم ينقلون معلومات المشرق إلى الأندلس، يفهمونها ثم يقومون بإفهامها لغيرهم. فلم ينبغ منهم من يقف بجوار عمالقة المشرق من علماء اللغة و النحو، و لم تظهر لهم مؤلفات يمكن مقارنتها بمؤلفاتهم.

و من المقدمين في زيادة الدراسة في الأندلس بتلك الصورة السابقة (جودي بن عثمان النحوي المتوفى 198 للهجرة) و هو من أهل مرور و قد رحل إلى المشرق فلقى الكسائي و الفراء و غيرهما<sup>50</sup>. و عاد و قد صار معه طرف من هذا الشأن و سكن قرطبة من مدن الأندلس بعد قدومه من المشرق و أخذ الناس عنه.

و على طوال امتداد القرن الثالث الهجري وجد معلمون كثيرون في الأندلس لم يتفرد معظمهم عن الأطار العلمي العام منذ بداية الدراسة اللغوية في الأندلس. فكل منهم يرحل إلى المشرق و يحمل من نفائسه ما يقدر عليه و يعود ليشغل بالتعليم. و من هؤلاء عبد الله بن

<sup>50</sup> نفس المرجع، ص: 31

الغازي بن قيس (ت 230) و قد كان عالماً بالعربية و الشعر و الغريب بصيراً بقراءة نافع. و عبد الملك بن حبيب السلمي (ت 238) و قد كان نحويًا عروضيًا شاعرًا حافظًا للأخبار و الأنساب و الأشعار طويل اللسان متصرفاً في فنون العلوم.

و منذ نشأة دراسة اللغة في الأندلس إلى نهاية القرن الثالث تقريباً تتضح ظاهرتان جديرتان بالتسجيل<sup>51</sup>:

أولاً: إنه مع كثرة هؤلاء العلماء في اللغة و النحو، لم يرد عنهم مؤلفات فيهما غير ما ورد عن عبد الملك بن حبيب من أن له كتاباً في (إعراب القرآن) و ما ورد من عبارة عامة عن بعضهم من أن له تأليفاً في النحو دون تحديد.

ثانياً: أنهم حتى نهاية هذا القرن الثالث لم يرد عنهم ما يشير إلى أنهم عرفوا كتاب سيبويه أو تدارسوه بينهم مع أنه قد عرف في المشرق منذ وقت طويل في تلك الفترة التي عرف فيها كتاب الكسائي. إذ شاءوا لأنفسهم أن يقتصروا على الأسهل و الأخف، فنقلوا كتاب الكسائي في أواخر القرن الثاني ثم عكفوا عليه بعد ذلك قرناً من الزمان.

أما في القرن الرابع فقد اتخذت دراسة النحو و اللغة طابعاً علمياً جاداً. و تحول التعليم إلى علم و استبدل النقل بالتأليف و ظهر التخصص في دراسة اللغة و النحو بدل الجمع من كل فن بطرف، و لهذا سببان:

الأول: رحلة كبار علماء المشرق إلى الأندلس، و قيامهم بالتعليم و التأليف و على رأس هؤلاء أبو علي القالي الذي مكث في الأندلس من سنة 330 هـ إلى سنة 356 هـ. و هي مدة تقرب من ثلاثين عاماً، قام

<sup>51</sup> نفس المرجع

خلالها بالتحقيق و التأليف. ومن كتبه ( الأماي و البارع في اللغة و المقصود و الممدود و كتاب فعلت و أفعلت).

الثاني: فهو نقل كتاب سيبويه إلى الأندلس و تداوله بين العلماء و العكوف على تفهمه و دراسته. فتحول الدارسون من النظر في النحو بطريقة سطحية إلى النظر العميق الجاد.

و في القرن السادس – و هو قرن ابن مضاء- و صلت دراسة النحو فيه و فيما يليه إلى مستوى النضج الذي يماثل مستواه في القرن الرابع الهجري في المشرق و مع ذلك لم يخرجوا عن الإطار السابق.

و من علماء هذا القرن ابن الباذش علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (ت 528) و قد صنف شرح كتاب سيبويه (المقتضب) و شرح أصول ابن السراج و شرح الإيضاح و شرح الجمل و شرح الكافي للنحاس فكانما هو متخصص في الشرح لا غير.

و من هؤلاء الجزولي عيسى بن عبد العزيز الذي عاش في القرن السادس (ت 607 هـ) و كان يعرف المنطق. و قد صنف المقدمة التي سماها القانون و لقد وصلت فيها التعمية و الإلغاز إلى حد أعجز علماء النحو أنفسهم عن فهمها.

و من هؤلاء ابن خروف أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الذي عاصر ابن مضاء و حدثت بينهما مناقضة علمية. و هو أيضاً يدور في فلك التقليد فقد شرح كتاب سيبويه و كتاب الجمل للزجاجي.

لقد وجد ابن مضاء في القرن السادس فوجد هذا الاتجاه التقليدي السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية و بصرية فدرسوه و أنضجوه حتى وصل الأمر إلى حد التعمية و الإلغاز و قاموا بالتعليق و الشرح و الاختصار على أشهر مؤلفات المشاركة كما فعل علماء المشرق من قبل و من بعد. فكانت ثورته على مناهج التفكير

في النحو فناقشها و قدم فيها رأيه و اجتهاده فهو ظاهرة متفردة بين من سبقوه و من لحقوه و ربما من أتوا بعده أيضاً.

## 2- أفكار ابن مضاء في النحو

### 1. التأويل و موقف ابن مضاء فيه

التأويل في اللغة: التدبير و التقدير و التفسير<sup>52</sup>. فالتدبير و التقدير في حاجة إلى النظر و الفكر، و كلها معاً يحتاجه الجانب الخفي من الأمر لا ظاهره. و أما التفسير توضيح و إيانة سواء لما هو ظاهر أو ما هو خفي. و خلص الدكتور محمد عيد التأويل بأنه صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر و تقدير. و استعملت هذه الكلمة أي التأويل عند المفسرين و المتكلمين و النحاة.

و لا يقصد الباحث دراسة التأويل بما رآه المفسرين أو المتكلمين، و إنما يقصد الدراسة من ناحية نحوية و ما رآه ابن مضاء فيه. و لعل من المهم أن نعرض هنا مظاهر التأويل في النحو. و قال الدكتور محمد عيد: " أهم مظاهر التأويل في النحو أربعة أمور الحذف و الاستتار و صوغ المصدر و التقدير في الجمل و المفردات<sup>53</sup>. و أراد الباحث عرض كل منها بالإجمال، و التالي هو بيانه:

#### أ. الحذف

ربما كان الحذف أهم مظهر من مظاهر التأويل، و يحتوى على:

#### 1- حذف الجملة الفعلية لا الاسمية

قد حذفت الجملة الفعلية في الآتي:

<sup>52</sup> نفس المرجع ، ص: 155

<sup>53</sup> نفس المرجع، ص: 163

- القسم: مثل (و الله ما فعلت) و أصله: أقسم بالله
- الشرط: مثل (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير و إن شراً فشر) أي: إن فعلوا خيراً فخير.
- المعطوفة: مثل (فقلنا اضرب بعصاك الحجر، فانفجرت) أي فضرب فانفجرت.

## 2- حذف الاسم، و أهم ذلك الآتى:

- المبتدأ و الخبر: و ذلك كثير كقوله تعالى (لم يلبثوا إلى ساعة من نهار بلاغ) و (طاعة و قول معروف)
- المضاف و المضاف إليه: مثل (لله الأمر من قبل و من بعد)
- المفعول به: مثل (و أتيت من كل شيء) أي شيئاً. و يدخل في حذف الاسم أيضاً حذف الموصوف و إقامة الصفة مقامه، حذف الصفة، حذف المعطوف و المعطوف عليه و حذف المستثنى و غيرها.

- 3- حذف الفعل وحده، و ذلك أن يكون الفاعل مشغولاً عنه مرفوعاً به، كقوله تعالى (إذا السماء انشقت)

## 4- حذف الحروف، و من ذلك:

- حذف حروف العطف، مثل ما أنشد الأعرابي:
- و كيف أبكى على علاتي      صبائحي غباقي قيلاتى (أي  
صبائحي و غلائقى)
- حذف همزة الاستفهام، مثل:
- ثم قالوا تحبها؟؟قلت بهرا      عدد القطر و الحصى و التراب

## ب. الاستتار

الاستتار أو الإضمار هو المظهر الثاني من مظاهر التأويل، و هو على قسمين:

1- الضمير المستتير، سواء أكان ضميراً مستتراً وجوباً مثل (أوافق و نغبت) أو جوازاً مثل (محمد قام)

2- إضمار "أن" في نصب الفعل المضارع، سواء أكان ذلك عن طريق الوجوب بعد لام الجحود أو حتى أو فاء السببية أو واو المعية، أو عن طريق الجواز بعد اللام التي ليست للجحود و كذلك الواو و الفاء و ثم و أو إذا على اسم خالص من التأويل بالفعل، أو عن طريق الشذوذ في غير هذه المواضع. و يلاحظ أن إضمار أن في كل تلك المواضع قد منعه بعض النحاة.

ج. صوغ المصدر، و ذلك بواسطة حروف الموصول أو حروف المصادر و أهمها خمسة (أنّ- أن- كي- لو- ما).

د. التقدير في الجمل و المفردات، و هي باختصار:

1- الجمل التي لها محل من الإعراب و يبدو التأويل فيها في جعلها محلاً لمفرد كان حقه أن يكون في مكانها، و هي خمسة (الخبر – المفعول في باب ظن – جواب شرط جازم – حال- تابع)

2- المجرور بحروف الجر الزائد مثل (و ما ربك بظلام للعبيد)

3- تأويل المعانى الشكلية لتوافق المعانى الدلالية، ثم يترتب على هذه المعانى المفترضة أحكام النحوية، و مثال ذلك تأويل المصدر باسم الفاعل أو العكس.

و نلتفت البحث إلى ما هي غاية من العرض السابق عن التأويل، و أما الغاية هنا هي البحث فيما رآه ابن مضاء في التأويل. قال

الدكتور محمد عيد: "و ابن مضاء لم يتعرض للتأويل بطريقة مباشرة، بل تعرض لمظاهره فقط. و ربما كان مرجع ذلك إلى أنه في كتابه مرتبط في نقاشه بما ناقشه النحاة، فسار معهم في طريقتهم، ثم افرق عنهم بعد ذلك في الرأي"<sup>54</sup>.

و إنما يريد الباحث هنا عرض موقف ابن مضاء في التأويل موجزا لأن ما وجد في التأويل يتعلق بما رده في نظرية العامل، حيث أن في العامل حذف و تقدير و الإضمار. و التالي هو آراء ابن مضاء في التأويل:

#### أ. رأيه في الحذف

كلمتا (مضمر و محذوف) و (إضمار و حذف) تتبادلان التعبير عما يفهم من موضع الحذف لدى النحاة. و كأنما تنبه ابن مضاء لتوارد هذين اللفظين بهذا المعنى. فحاول – بعد أن عرض رأيه في الموضوع – أن يجد لدى النحاة تفرقة بينهما على احتمالين:

- المضمر هو ما لا بد منه و المحذوف ما قد يستعنى عنه

و قد رد ابن مضاء ذلك بأن تحديد الإضمار هنا غير دقيق، إذ قد يطلق على الحذف. و ضرب مثلاً بما قاله النحاة حيث يقولون: "هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز إظهارها، و الفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه لا يتم الكلام إلا به"<sup>55</sup>. و تابع ابن مضاء أن يقول: "فأيهما إذن يطلق عليه اسم المضمر الذي لا يجوز إظهاره أو الذي لا بد منه؟ فهذا التحديد غير دقيق".

<sup>54</sup> نفس المرجع، ص: 159

<sup>55</sup> نفس المرجع، ص: 170

- المضمرة و الأسماء، المحذوف و الأفعال و لا يقع الحذف إلا في الأفعال و الجمل لا في الأسماء.

و رده ابن مضاء حيث رأى بأن هذه التفرقة غير ملتزمة في المجال العلمي. و يقول: "فهم يقولون في قولنا (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره (ضربته) و الضمير اسم بلا شك".

## ب. رأيه في صوغ المصدر

مظهر آخر من مظاهر التأويل، حيث تصرف جملة عن ظاهرها إلى جملة أخرى و هذه الجملة الأخرى تنسب لها – في رأي النحاة- الأحكام الشكلية و الدلالية، أما الجملة التي حدث منها التأويل فهي وسيلة للوصول إلى الأخرى.

و قد فرق ابن مضاء بين الجملتين – قبل التأويل و بعد التأويل- بأن لكل منهما استقلاله. و اعتمد في هذه التفرقة على ناحية الدلالة. فالنحاة ينصبون الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف (أن) و يقدر أن مع الفعل بالمصدر و يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها و يعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. و إذا فعلوا ذلك كله لم يرد معنى اللفظ الأول.

و المثال لهذا (ما تأتينا فتحدثنا) إذ يجعلها النحاة وسيلة لمثال آخر هو (ما يكون منك إتيان فحديث). و ابن مضاء لا يرضى بهذا الخلط بين الاثنين لأن معنى المثالين مختلف عند حيث يؤدي أحد معنيين إلى نفي الإتيان فينتفى الحديث، فالحديث لا يكون إلا مع الإتيان، و إذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث. و هذا المعنى لا يؤديه المثال المؤول (ما يكون منك إتيان فحديث).

## 2. إلغاء العوامل

قبل البحث فيما رآه ابن مضاء في العوامل، سيحاول الباحث عرض بعض آراء العلماء القدماء و المحدثين في العامل. و من القدماء، هم:

(أ) محمد بن المستنير (قطرب)

يرى محمد بن المستنير (قطرب) إلى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، و إن هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي و يمكن أن تغل هذه الحركات تعليلاً صوتياً. و يقول: إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل، و كانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا و أمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام<sup>56</sup>.

(ب) ابن جني

يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه و من جاء بعده على منهجه، و لكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة، و هو عنده المتكلم، فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة الفعلية و الإسمية. و ما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي، يقول: و إنما قال النحويون: "عامل لفظي و عامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد و لبت عمرو قائم. و بعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالإبتداء و رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر و عليه صفة القول، فأما في الحقيقة و محصول الحديث فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو

<sup>56</sup> الدكتور خليل أحمد عميرة، في التحليل اللغوي، الأردن: مكتبة المنار، 1987، ص: 67

للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. و إنما قالوا: لفظي و معنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ اللفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"<sup>57</sup>.

و يتضح لنا في هذا العرض رأي ابن جني في العامل حيث رأى أن العامل هو المتكلم نفسه و هو يحدث الأحوال الإعرابية من الرفع و النصب و الجر و الجزم.

و من القدماء الذي قدم آراءه في العامل هو ابن مضاء القرطبي. و قبل البحث في رأيه عن العامل، سيعرض الباحث ما رآه المحدثين في العامل، و منهم:

(أ) إبراهيم مصطفى

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني و الرضي في القول بأن العامل هو المتكلم، و تأثر برأي ابن مضاء في رفض العلل<sup>58</sup>. و نقل خليل أحمد عمارة ما قاله إبراهيم مصطفى في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل: "رأوا أن الإعراب بالحركات و غيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراب فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث، و أثر لا بد له من مؤثر، و لم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر، لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء و طلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً و علة موجبة، و بحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل و رسموا قوانينها"<sup>59</sup>.

(ب) إبراهيم أنيس

<sup>57</sup> ابن جني، الخصائص، بيروت: دار الكتب العربي، 1952، ص: 109/1-110

<sup>58</sup> الدكتور خليل أحمد عمارة، في التحليل اللغوي، الأردن: مكتبة المنار، 1987، ص: 75

<sup>59</sup> نفس المرجع

نقل الدكتور خليل أحمد عمايرة ما قاله إبراهيم أنيس في كتابه " من أسرار اللغة" حيث قال إبراهيم أنيس: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعانى في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"<sup>60</sup>.

و يستفيد الباحث خلاصة من رأي إبراهيم أنيس بقوله: فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، و ليست دلائل على المعانى كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون و تبقى مع هذا، أو رغم هذا، واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا<sup>61</sup>.

(ت) الدكتور تمام حسان

رفض الدكتور تمام حسان فكرة العامل، و ذلك بقوله: "الحقيقة أن لا عامل، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، و يتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعانى اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعانى الوظيفية في اللغة، فإذا كان الفاعل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية و الرفع دون ما سبب منطقي واضح، و كان من الجائز جدا أن يكون الفاعل منصوبا و المفعول به مرفوعا، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه"<sup>62</sup>.

<sup>60</sup> نفس المرجع، ص: 80

<sup>61</sup> نفس المرجع

<sup>62</sup> نفس المرجع، ص: 83

و الغاية من هذا العرض، هو البحث في فكرة ابن مضاء في العوامل. افنتح ابن مضاء كتابه (الرد على النحاة) بذكر الأحاديث النبوية حيث يقول في مقدمته: "فإنه حملني على هذا المكتوب قول الرسول صلى الله عليه و سلم<sup>63</sup> : (الدين النصيحة)<sup>64</sup>. و قوله : (من قال في كتاب الله برأيه فأصاب فقد أخطأ)<sup>65</sup>. و قوله : (من رأى في كتاب الله بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)<sup>66</sup>. و قوله : (من رأى منكم منكراً فليغير بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه)<sup>67</sup>. و تابع ابن مضاء بقوله : " وإني رأيت النحويين – رحمة الله عليهم – قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، و صيانتها عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، و انتهوا إلى الطلوب الذي ابتغوا<sup>68</sup>. إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم و تجاوز فيها الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها و وهنت مبانيها، و حطت عن رتبة الإقناع حججها<sup>69</sup>.

تبدو هناك أن ابن مضاء يريد أن يقوم بالثورة في النحو و الصرف عما قد وضعوا سالفوه من النحاة. و نرى هذا في افنتتاحه للباب عن إلغاء العوامل حيث يقول: قصدى في هذا البحث أن أحذف من النحو ما يستغنى النحو عنه و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه<sup>70</sup>.

<sup>63</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 63

<sup>64</sup> أخرجه البخاري، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم الدين لنصيحة، 1 / 23

<sup>65</sup> أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، 11 / 68

<sup>66</sup> أخرجه الترمذي في كتاب التفسير، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، 11 / 67

<sup>67</sup> أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب و جوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، 2 / 21- 25

<sup>68</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 64

<sup>69</sup> نفس المرجع

<sup>70</sup> نفس المرجع، ص: 69

فما عده ابن مضاء من الإجماع في الخطأ هو مسألة العوامل بدعوته إلى إلغاء العوامل. و قال محمد إبراهيم ألبنا في تحقيقه عن كتاب الرد على النحاة: "لا نعلم قبل ابن مضاء من دعا إلى إلغاء القول بالعوامل في النحو، على كثرة المآخذ التي وجهت إلى النحو و النحاة. و يبدو أن ابن مضاء كان يدرك خطر دعوته هذه، و لهذا صدر كتابه بموضوع العامل"<sup>71</sup>.

ففي بحثه في العوامل يقول ابن مضاء : "فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا: (ضرب زيد عمرا)، أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو)، إنما أحدثه (ضرب)، ألا ترى أن سبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه : ( وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرق ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شئ منها إلا وهو نزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا نزول عنه، لغبر شئ أحدث ذلك فيه<sup>72</sup> )، فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد"<sup>73</sup>.

و استدل ابن مضاء في ذلك بما قد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، حيث قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: ( وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره)<sup>74</sup>، فأكد ( المتكلم) بـ (نفسه) ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا

<sup>71</sup> نفس المرجع، ص: 12

<sup>72</sup> سبويه، الكتاب، بيروت: دار الجيل، 1991، ص: 13

<sup>73</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989 ، ص: 69

<sup>74</sup> ابن جني، الخصائص، بيروت: دار الكتب العربي، 1952 / 1 109-110

بقوله (لا لشيء غيره) وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية. وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضها، فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول بذكرها ما المقصود إيجازها<sup>75</sup>: منها أن شروط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيد) بعد (إن) في قولنا: (إن زيدا) إلا بعد عدم إن. فإن قيل: بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء. ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق. وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى. وكذلك الماء والنار وسائر ما يفعل.

و أخذ الباحث في هذا الفصل خلاصة بما قاله ابن مضاء: " وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"<sup>76</sup>. فصح ما قاله الدكتور الراجحي: " واضح هنا التأثير الفلسفي في تعليل ابن مضاء، فهو يعارض نظرية العامل بمثل هذا التعليل، فيرى أنه لو كانت (إن) هي التي تعمل النصب في الاسم لكان ذلك محالاً، لأنك إذا قلت: إن زيدا قائم، فإنك تنطق أولاً كلمة (إن) و ما دمت قد نطقتها أولاً فقد انتهت و مضت أي دخلت في العدم، فكيف يعمل المعدوم في الموجود"<sup>77</sup>. قد تناول ابن مضاء في ثنايا حديثه عن العامل أموراً رآها من آثار القول بالعامل، هي:

<sup>75</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 70

<sup>76</sup> نفس المرجع، ص: 70

<sup>77</sup> الدكتور عيده الراجحي، درس في كتب النحو، بيروت: دار النهضة العربية، 1975، ص: 180



المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ"<sup>82</sup>.

(2) محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن أظهر كان عيباً<sup>83</sup>. و ضرب له ابن مضاء مثلاً: أزيذا ضربته؟ هذا هو الباب المعروف بباب الاشتغال، و هو أن يتقدم اسم و يتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو في ملبسه. و هذا في الواقع هو رأي البصريين، فقد سألوا أنفسهم ما الذي نصب زيذا؟ إنه ليس الفعل المتأخر، لأن هذا الفعل نصب الضمير العائد على زيد، و لا يجوز أن ينصب الاسم المتقدم و الضمير المتأخر<sup>84</sup>. و قال فيه ابن مضاء: "قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيذا، وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، و لا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدر، و لا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار! وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب"<sup>85</sup>.

(3) وأما القسم الثالث فهو مضمر إذا تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، و مثل له ابن مضاء ب (يا عبد الله). و حكم سائر المناديات المضافة والمنكرات حكم (عبد الله). فجملة (عبد الله) عند القدماء منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي فصارت أدعو عبد الله أو أناديه. و يرى فيه ابن مضاء أن هذا إذا أظهر تغير المعنى،

<sup>82</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 72

<sup>83</sup> نفس المرجع

<sup>84</sup> عيده الراجحي، درس في كتب النحو، بيروت: دار النهضة العربية، 1975، ص: 182

<sup>85</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 72

وصار النداء خبرا و هذا التقدير مفسد للمعنى لأنه يغير الجملة، و ذلك لأن جملة النداء جملة إنشائية طلبية، لأن النداء طلب، و تقدير فعل لنصب المنادى يحول الجملة إلى خبرية، و ذلك مناقض لمفهوم النداء. وكذلك اعترض ابن مضاء على النصب بالفاء والواو، حيث كان القدماء ينصبون هذه الأفعال الواقعة بعد هذه الحروف بأن، و يقدر أن مع الفعل بالمصدر، و يصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، و يعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف. و يرى ابن مضاء أنما إذا فعلوا ذلك كله لم يردوا معنى اللفظ الأول أي لم يصلوا إلى المعنى المراد. و يقول ممثلا له: " ألا ترى أنك إذا قلت : ما تأتينا فتحدثنا، كان له معنيان، أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا؟! أي : إن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث، كما يقال : ما تدرس فتحفظ ، أي: إن الحفظ إنما سببه الدرس ، فإذا لم يكن الدرس فلا حفظ. والوجه الآخر: ما تأتينا محدثا ، أي: إنك تأتي ولا تحدث. وهم يقدر أن الوجهين جميعا: ما يكون منك إتيان فحديث. وهذا اللفظ لا يعطى معنى من هذين المعنيين"<sup>86</sup>.

و يرى ابن مضاء أن هذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا يخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذا؟ وما الذي يضم؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال!

**ب. إجماع النحاة على القول بالعامل ليس بحجة**

<sup>86</sup> نفس المرجع، ص: 72-73

فمما ردّه ابن مضاء في العوامل هو إجماع النحويين في العوامل حيث رأى أنه ليس بحجّة. و يستدل في هذا بما قاله ابن جنى في خصائصه : (اعلم أن إجماع أهل البلدين يعني البصرة و الكوفة إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص. فإذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء في النص عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من قوله : أمّتي لا تجتمع على الضلالة<sup>87</sup>) و إنما هو علم منتزع من استقراء هذه هذه اللغة.

### ج. لا حاجة إلى تقدير متعلق الجار و المجرور

و مما دعاه ابن مضاء في هذا المجال هو دعوته إلى عدم الحاجة إلى ما يدعو إليه النحويون من المضمورات التي لا يجوز إظهارها. حيث قالوا في المجرورات التي هي أخبار، أو صلوات، أو أحوال في مثل : ( زيد في الدار )، و : ( رأيت الذي في الدار )، و : ( مررت برجل من قریش )، و : ( رأى زيد في الدار الهلال في السماء ). فيزعم النحويون أن ( في الدار ) متعلق بمحذوف زيد مستقر في الدار. و كذلك ( رأيت الذي في الدار ) تقديره رأيت الذي استقر في الدار، و في ( مررت برجل من قریش ) تقديره: كائن من قریش. أما ( رأيت في الدار الهلال في السماء ) تقديره كائننا في السماء.

و اعترض ابن مضاء على كل هذا التقديرات حيث يقول: "كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن و لا مستقر)، و إذا بطل العامل و العمل فلا شبهة تبقى لمن يدعى هذا الإضمار"<sup>88</sup>. و تابع يقول: "و الداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن

<sup>87</sup> أخرجه ابن ماجه في كتاب الفتن، باب السواد الأعظم، الحديث 1303/2/3950

<sup>88</sup> ابن مضاء، الرد على النحاة، القاهرة: دار الاعتصام، 1989، ص: 79

حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهرا مثل (زيد قائم في الدار) و إلا كان مضمرا مثل (زيد في الدار). و لا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، و تلك النسبة دلت عليها (في) و لا حاجة إلى غير ذلك.

#### د. الاعتراض على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات

و في هذا، ردّ ابن مضاء قول النحويين أن في أسماء الفاعلين و المفعولين و المعدولة عن أسماء الفاعلين و المشبهة بها و ما جرى مجراها ضمائر مرتفعة بها مثل ضارب و مضروب و ضراب و حسن و ما جرى مجراها. و قالوا: إنها ترفع الظاهر في مثل قولنا: زيد ضارب أبوه عمروا، فإذا رفعت الظاهر فالمضمر أولى أن ترفعه<sup>89</sup>

و تابع ابن مضاء يقول: و قد بطل ببطلان العامل أنها ترفع الظاهر. و إذا كان ضارب موضوعا لمعنيين، ليبدل على الضرب و على فاعل الضرب غير مصرح به، فإذا قلنا (زيد ضارب عمروا) فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، و زيد يدل على اسمه، فبإيت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا<sup>90</sup>.

#### ه. ردّه عن تقدير الضمائر المستترة في الأفعال

ضرب ابن مضاء في هذا مثلا: زيد قام، حيث قال فيه النحويون بأن في (قام) ضميرا فاعلا، و الفاعل لا يتقدم، و لا بد للفعل من فاعل. و استدل بقول الزجاجي في كتابه الارتشاف: "أجمع النحويون

<sup>89</sup> نفس المرجع، ص: 79

<sup>90</sup> نفس المرجع، ص: 80

على أن الفاعل إذا قدم على فعله لم يرتفع به، فقال البصريون يرتفع بالابتداء و الفعل خبر عنه يرفع ضميره. و قال بعض الكوفيين بأنه يرتفع بالمضمر الذي في الفعل. و قال بعضهم بأنه رفع بموضوع الفعل لأنه موضع خبره.<sup>91</sup>

### 3. إسقاط العلل الثواني و الثوالت

و قال فيه ابن مضاء: "و مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني و الثوالت، و ذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل و كل فاعل مرفوع. فيقول و لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، و لا فرق بينه و بين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، و لا يحتاج فيه إلى استنباط علة لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه"<sup>92</sup>.

و في تحقيقه عن كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، كتب الدكتور محمد إبراهيم ألبنا أسباب التي و جهت النحاة إلى التعليل في أمور ثلاثة<sup>93</sup>:

أ. أن النحو ولد بالبصرة التي عرفت قبل غيرها فلسفة اليونان و حكمة الهند و ذاعت فيها المذاهب الكلامية، و من غير شك كان النحاة أو أكثرهم على علم بهذه المعارف فتأثروا بها، و أخذوا يبحثون عن الحكمة في النصوص العربية، و سر ورود التراكيب و المفردات و أصواتها على ما وردت عليه.

<sup>91</sup> نفس المرجع ، ص: 81

<sup>92</sup> نفس المرجع، ص: 127

<sup>93</sup> نفس المرجع، ص: 35

ب. أما السبب الثاني فيرجع إلى طبيعة اللغة، فلم تصل هذه اللغة إلى أيدي اللغويين إلا بعد أن خطت مراحل بعيدة في طريق التقدم و الرقي، و بعد أن عبرت عن العقل الإنساني فترة طويلة من الزمن.

ج. هذا و مما زاد من اعتزاز روادنا بلغتهم أنها لغة كتابهم الكريم، و حسبك به من نظم، و من ثم رأيناهم و قد أداموا العكوف عليها، و أكثروا الإصغاء لها باحثين و منقبين عن أسرارها، فالتمسوا لكل ظاهرة من ظواهر اللغة و هي كثيرة سبباً و وجهاً. و هكذا اقترن تفديسهم للغة بشيوع الفلسفة و الجدل، لتكون العلة.

و قسم ابن مضاء هذه العلل الثواني على ثلاثة أقسام: قسم مقطوع به، و قسم فيه إقناع، و قسم مقطوع بفساده. و هذه الأقسام موجودة في كتب النحويين. و الفرق بين العلل الأول و العلل الثواني، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل إلينا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بنظر. و العلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، و لا تفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، و ذلك في بعض المواضع.

فمثال المقطوع به قول القائل: كل ساكنين التقيا في الوصل، و ليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يحرك، و سواء كانا من كلمتين أو كلمة واحدة مثل: أكرم القوم، و قال تعالى: (قم الليل) و قوله: (و اذكر اسم ربك). مدّ و مدّ و مدّ. و آخر الأمر موقوف، مثل (اضرب) فاجتمعت الدال إلى الأولى ساكنة، فحركت الثانية لالتقائهما، و إن كان يمكن النطق بالثانية ساكنة في حال الوصل، تقول: (مرّ يا فتى). فأما (أكرم القوم) و أمثاله فلا يمكن إلا التحرك.

فيقال: لم حركت الميم من (أكرم) و هو أمر؟ فيقال له: لأنه لقي ساكناً آخر و هو لام التعريف، و كل ساكنين التقيا بهذه الحال فإن أحدهما يحرك. فإن قيل: و لم لم يتركسا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق. فهذه قاطعة، و هي ثانية.

#### 4. إسقاط التمارين

و كان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة للتدريب على إحكام الإعلال و الإدغام، قال: " و مما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع مثال فعل) فيقول قائل (بوع) أصله (بيع)، فيبدل من الياء واوا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل، كما قلت العرب : موقن و موسر، أصل موقن ميقن، لأنه اسم الفاعل و فعله أيقن، ففاء الفعل منه ياء<sup>94</sup>.

و من قال بيع بالكسر كسر الياء لتصح الياء، كما قالت العرب بيض و عين و غيد في جمع بيضاء و عيناء و غيداء و كذلك المذكر، لأن فعلاء يجمع على فعل كحمراء و حمر و شقراء و شقر. و القياس أن يقال بيض و غيد و عين، لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوا.

و أما أي الرأيين هو الصواب، فلكل واحد من الرأيين حجة، فحجة من أبدل الياء واوا أن بوعا مفرد، و حمله على موسر و نظرائه أولى من الحمل على الجمع. و أيضا فإننا وجدنا الآخر يتبع الأول، أكثر مما يتبع الأول الآخر، قالوا: ميعاد و ميزان، فأبدلوا الآخر للأول، و لم يبدلوا الكسرة ضمة و لا فتحة لتصح الواو.

و حجة من قال بيع قياسه على بيض و إبدال الضمة كسرة لتصح الياء أولى من رد الياء إلى الواو، لأن الياء أخف، و هي الغالبة على الواو.

<sup>94</sup> نفس المرجع ، ص: 135

و كما يتبع الآخر الأول، كذلك يتبع الأول الآخر، قالوا في تصغير شيخ (شبيخ)، و كسرت الشين من أجل الياء.

و سؤالنا الآن: هل من حق اللغوي أن يبتكر مثل هذه الصيغ؟ و هل من الواجبات التي تناط به أن يعين الدارسين بوضع تمارين تساعد على إحكام صنعهم؟ فأما هذه التمارين فلا تدعو إليها ضرورة، و إنما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية، و ينبغي أن نفرق عمل الباحث و عمل المعلم. على أن هذه التمارين قد فتحت بابا شغل النحاة في القرون الماضية هو باب الألغاز و الأحاجي، و قد ألفوا فيه و نظموا و شغلوا به و شغلوا الناس، و قامت بينهم بسببها الخلافات، و ليس من وراء ذلك فائدة و لا نفع و لكنه شيء أقرب إلى أن يكون لعبا باللغة، و كأن النحاة اعتقدوا أنهم قد أدوا دورهم، و أنه ليس بعد ما وصلوا إليه زيادة لمستزيد.

و ربما هذا ما نستفيد في خلاصة كلام ابن مضاء عن كل هذا حيث قال: " فمما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في رفع الفاعل، و نصب المفعول، و سائر ماختلفوا فيه من العلل الثواني و غيرها مما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في رافع المبتدأ و ناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل و بعضهم بالفاعل و بعضهم بالفعل و الفاعل معا، و على الجملة فيما لا يفيد نطقا"<sup>95</sup>.

<sup>95</sup> نفس المرجع ، ص: 137

## الباب الرابع

### الاختتام

#### 1- الخلاصة

بعد أن حلل الباحث البيانات عن أفكار ابن مضاء في النحو و الخلفية التي تبني عليها أفكاره من كتابه الرد على النحاة و من الكتب المتعلقة به من كتب اللغة و علم اللغة و التاريخ، استطاع الباحث أن يستفيد و يلخص نتائج البحث الآتية:

أ. الخلفية التي تبني عليها أفكار ابن مضاء في النحو، و هي على أمرين:

#### الأول: المذهب الظاهري و صلته بأراء ابن مضاء النحوية

استفاد الباحث من هذا العرض لأثر المذهب الظاهري في نظرة النص في هذا البحث عن أصول النحو عامة و في أفكار ابن مضاء خاصة. و فيما يلي ذلك الأثر:

الأول: مذهب الظاهري ينادى بإعمال الفكر و الاجتهاد في فهم النص. و لهذه الطريقة أثرها في إطلاق الفكر من أسر الاتباع و مضغ آراء السابقين، و ذلك ما صنعه ابن مضاء في النحو حيث اجتهد في أفكار النحاة و قدم فيها آراء جديدة.

الثاني: ابن مضاء - كما تقدم - أحد أئمة المذهب الظاهري، و لب هذا المذهب احترام النص و الاجتهاد الذي لا يخرج عن معانى ألفاظه. و قد اكتسب ابن مضاء استعداده في تناول النصوص اللغوية متأثرا في ذلك بالنصوص الشرعية.

الثالث: الأصول الفقهية التي تقدم فيها رأي ابن حزم - أصول الرأي و الظن من قياس و تعليل و تأويل - هي نفسها الأصول التي ناقشها ابن مضاء في النحو. و قد اتفق إلى حد كبير مع طريقة ابن حزم في المناقشة، بل في النتائج التي وصل إلينا أيضا.

### الثاني: الناحية اللغوية و النحوية

في القرن السادس - و هو قرن ابن مضاء- و صلت دراسة النحو في الأندلس و فيما يليه إلى مستوى النضج. قد وجد ابن مضاء في هذا القرن الاتجاه التقليدي السائد بعد أن عرف النحاة ما عند المشرق من مؤلفات كوفية و بصرية فدرسوه و أنضجوه حتى وصل الأمر إلى حد التعمية و الإلغاز و قاموا بالتعليق و الشرح و الاختصار على أشهر مؤلفات المشاركة كما فعل علماء المشرق من قبل و من بعد. فكانت ثورته على مناهج التفكير في النحو فناقشها و قدم فيها رأيه و اجتهاده فهو ظاهرة متفردة بين من سبقوه و من لحقوه و ربما من أتوا بعده أيضا.

### ب. أفكار ابن مضاء في النحو

فيما يلي أفكار ابن مضاء في النحو:

الأول: دعوته إلى إلغاء نظرية العامل

رد ابن مضاء في هذا البحث ما دعاه النحاة من أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي و أن الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي. مثال: ضرب زيد عمروا، حيث ذهبوا أن الرفع في زيد و النصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. و اعترض ذلك ابن مضاء مما نقله عن ابن جنى في خصائصه حيث قال: "و أما في الحقيقة و محصول الحديث فالعمل من الرفع و النصب و الجر و الجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره". و أكد أن يقول: "و أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا و شرعا، لا يقول به أحد من العقلاء".

و على ضوء رده عن العوامل، دعا أيضا إلى إلغاء الحذف و التقدير و إلغاء تقدير متعلق الجار و المجرور و إلغاؤه تقدير الضمائر في الصفات و الأفعال. و سيأتى شرح ذلك كله في الباب الثالث إن شاء الله.

### الثاني: إسقاط العلل الثوانى و الثوالت

دعا هنا ابن مضاء إلى أن العلل الثوانى و الثوالت يجب أن يسقط من النحو حين يقول: "و مما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى و الثوالت". و ذلك السؤال لم رفع زيد في مثل قام زيد؟ و إذا قيل لأنه فاعل و كل فاعل مرفوع فهناك سؤال آخر: و لم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام، و لا فرق بينه و بين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، لا يحتاج فيه إلى استنباط عليه لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لم حرم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه.

و لو أجيب مثلا بأن يقال للفرق بين الفاعل و المفعول فلم يقتعه، فالسؤال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل و رفع المفعول؟ فيجاب له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل و احد و المفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل – الذي هو الرفع – للفاعل، و أعطى

الأخف – الذي هو النصب – للمفعول، لأن الفاعل واحد و المفعولات كثيرة. و قال فيه ذلك ابن مضاء: "فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، و لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم".

### الثالث: إسقاط التمارين

و كان آخر ما دعا ابن مضاء إلى إسقاطه من النحو هو هذه التمارين التي يفترضها النحاة على إحكام الإعلال و الإدغام، حيث قال: " و مما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن من كذا مثال كذا) كقولهم (ابن من البيع مثال فعل) فيقول قائل: بوع أصله بيع". فيبذل من الياء واوا لانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل كما قالت العرب: موقن و موسر، أصل موقن: ميقن، لأنه اسم فاعل و فعله أيقن ففاء الفعل منه ياء.

و من قال بيع – بالكسر - كسر الباء لتصح الياء، كما قلت العرب بيض و عين و غيض في جمع بيضاء و عيناء و غيداء و كذلك المذكر، لأن فعلاء يجمع على فعل كحمراء و حمر و شقراء و شقر. و القياس أن يقال: بيض و غيد و عين لكنهم عدلوا إلى الكسر لئلا يبدلوا من الياء واوا.

## 2- الاقتراحات

قد انتهى الباحث كتابة هذا البحث بعناية الله. واعترف الباحث بأن هذا البحث بعد عن الكمال و لا يخلو عن الأخطاء والنقصان لضعف كاتبها، لذا يكون الباحث ينتظر أشد الانتظار لمن يقرؤه من بعد أن يصحح ما خطأ فيه و يكمل ما نقص منه. و نقلا ما كتبه توفيق الرحمن الماجستر في كتابه (Leksikologi Bahasa Arab) :

إنني رأيت أنه لا يكتب الإنسان كتابا في يومه إلا و قال في غده:

- لو غير هذا لكان أحسن

- لو زيد هذا لكان يستحسن

- لو قدم هذا لكان أفضل

- لو ترك هذا لكان أجمل

و هذا من أعظم العبر.

عسى الله أن يجزيهم جزاءا حسنا . وأخيرا نسأل الله المنان أن يجعل هذا البحث نافعا للباحث خاصة وللقارئ عامة ، يدوم علينا التوفيق والهداية آمين.

## قائمة المراجع

البخاري، صحيح البخاري، 1992، بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، 2006، الرياض: دار طيبة.

محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، سنن الترمذي، 1417 هـ،  
الرياض: مكتبة المعارف.

محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، 1417 هـ، الرياض: مكتبة  
المعارف.

الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 2000، بيروت:  
المكتبة العصرية.

الدكتور شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة.

شكري فيصل، المجتمعات الإسلامية في القرن الأول، بيروت: دار  
العلم للملايين.

الشيخ محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دون  
السنة.

الدكتور محمد عيد، أصول النحو العربي، 1989، القاهرة: عالم  
الكتب.

الدكتور مازن المبارك، النحو العربي العلة النحوية نشأتها و  
تطورها، 1981، بيروت: دار الفكر.

عبد الرحمن عثمان، مناهج البحث وطريقة الكتابة أو الرسالة  
الجامعية، 1995، الخرطوم: دار الجامعة.

عبيدات، البحث العلمي المفهوم، عمان: دار الفكر، دون السنة.

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين  
و النحاة، 1979، بيروت: دار الفكر.

أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، 1952، بيروت: دار الكتاب  
العربي.

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، 1991، بيروت: دار الجيل.

الدكتور عبده الراجحي، *دروس في كتب النحو*، 1975، بيروت: دار النهضة العربية.

الدكتور خليل أحمد عميرة، *في التحليل اللغوي*، 1987، الأردن: مكتبة المنار.

Suharsini Arikunto, *Metode Penelitian Pendidikan*, 2000, Yogyakarta: Rineka Cipta.

Fakultas Humaniora dan Budaya, *Pedoman Skripsi*, 2009, Unit Penerbitan Fakultas Humaniora dan Budaya.



**DEPARTEMEN AGAMA RI  
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG  
FAKULTAS HUMANIORA DAN BUDAYA**

Jl. Gajayana 50 Malang 65144, Telepon (0341) 551354 Faksimile (0341) 570872

---

**BUKTI KONSULTASI**

**Nama** : Ahmad Ramli  
**N IM** : 06310005  
**Fakultas/Jurusan** : Humaniora dan Budaya/ Bahasa dan Sastra Arab  
**Pembimbing** : M. Faisol M.Ag  
**Judul Skripsi** : أفكار ابن مضاء في (دائرة تحليلية عن النحو الأندلسي):  
**النحو**

No	Tanggal	Materi Konsultasi	Ttd. Pembimbing
1	14 April 2010	Revisi BAB I	
2	10 Agustus 2010	Konsultasi BAB II	
3	22 September 2010	Konsultasi BAB III	
4	22 Nopember 2010	Konsultasi BAB IV	
5	23 Nopember 2010	ACC BAB I,II,III ,IV & Dan Kelengkapan	

**Malang, 1 Nopember 2010**  
**Ketua Jurusan Bahasa Dan Sastra Arab,**

**Dr. Akhmad Muzakki, M.A.**  
**NIP. 19690425 199803 1002**